
الكتاب للجميع
١١٤
القاهرة
دراسات فى التاريخ
الجزء الأول
تأليف: أ. ج. هوبزبوم
ترجمة: عبد الاله النعيمى

■

رئيس مجلس الإدارة

حسن خلاف

رئيس التحرير

صلاح عيسى

تصميم الغلاف: محمد الغول

■

جريدة اسبوعية ثقافية عامة

تصدر كل ثلاثاء عن وزارة الثقافة

الادارة والتحرير:

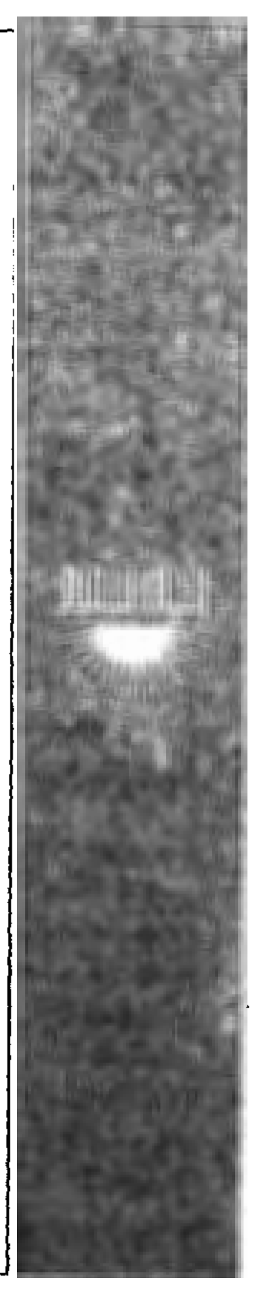
٩ شارع حسن صبري-الزمالك-

القاهرة.جمهورية مصر العربية

هاتف:٢٧٣٧٣٠٤١

فاكس:٢٧٣٧٣٠١٨

Email: alqaheranews@yahoo.com



سلسلة كتب شهرية توزع مجاناً مع الصحف التالية

القاهرة (مصر)
السفير (لبنان)
الأيام (البحرين)
القبس (الكويت)
البيان (الإمارات)
المدى (العراق)
الثورة (سورية)
الاتحاد (العراق)
الحياة (السعودية)

سلسلة شعبية تعيد إصدارها

دار المدى للثقافة والنشر

رئيس مجلس الادارة والتحرير
فخري كريم

الاشراف الفني
محمد سعيد الصكار

سورية - دمشق ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦ فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
www.almadahouse.com E-mail:al-madahouse@net.sy
لبنان - بيروت - الحمراء - شارع ليون - بناية منصور - الطابق الأول
تلفاكس: ٧٥٢٦١٦ - ٧٥٢٦١٧
E-mail:al-madahouse@idm.net.lb
العراق - بغداد - أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
almadapaper.com
almada112@yahoo.com almada119@hotmail.com



أ. ج. هوبزبوم

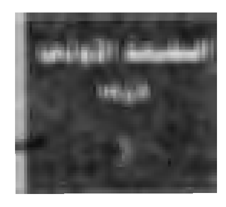
دراسات في التاريخ

ترجمة عبد الاله النعيمي

الجزء الأول

طبعة خاصة
بالتعاون مع جريدة (القاهرة)

دار المدى للثقافة والنشر
٢٠١٠



مقدمة

لا يستطيع أكثر المؤرخين بعداً عن التفكير الفلسفي أن يتفادوا التأمل بأفكار عامة فى موضوعهم. وحتى إذا كان بمقدورهم ذلك، فلا يجوز تشجيعهم عليه، لأن الطلب على المحاضرات والندوات، الذى يميل إلى التزايد مع تقدم المؤرخ فى السن، يُلبى بالعموميات على نحو أيسر منه بالبحث الحقيقى. وعلى أية حال فإن منحى الاهتمام المعاصر هو إلى مسائل التاريخ المفهومية والمنهجية. فإن منظرين من كل صنف يحومون حول قطعان المؤرخين الوديعة وهى تسرح فى المراعى الغنية لمصادرها الأولية، أو تلوك ما اجترته من منشورات بعضهم بعضاً. أحيانا يشعر حتى أقلهم رغبة فى العراك بالحاجة إلى مواجهة من يهاجمونهم. لا يعنى هذا ان المؤرخين، وهذا المؤلف واحد منهم، يفتقرون إلى الروح القتالية، على أقل تقدير لدى التعامل مع كتابات أحدهم الآخر. فإن البعض من اشد السجالات الأكاديمية احتداما خيضت فى ميادينهم. فلا غرو ان أحدا يحترف المهنة منذ خمسين عاما انتج الأفكار التى تضمها الآن هذه المجموعة من الأبحاث حول الموضوع.

ورغم ان العديد منها مختصر ولا منهجى ـ تتبدى فى غالبيتها حدود ما يمكن قوله فى محاضرة من خمسين دقيقة ـ فانها مع ذلك محاولة للتصدى إلى طائفة متماسكة من القضايا. وتنتمى هذه إلى أنواع متداخلة ثلاثة. فأولا، ما يهمنى هو استعمالات، وإساءة استعمالات التاريخ فى المجتمع والسياسة على السواء، وفهم العالم، وكما يحدونى الأمل، إعادة تشكيله. وبصورة اكثر تحديدا أناقش قيمة التاريخ لفروع المعرفة الأخرى، وخاصة فى العلوم الاجتماعية. وبهذا القدر تكون مباحثى، اذا شئتم، إعلانات عن مهنتى. ثانيا، تدور هذه الدراسات

حول ما يجرى بين المؤرخين وغيرهم من الباحثين فى الماضى. وهى تضم مسوحات وتقييمات نقدية لاتجاهات وأنماط تاريخية مختلفة ومداخلات قدمت فى مناظرات، على سبيل المثال، حول ما بعد الحداثة والتاريخ الإحصائى. وثالثا، انها تتعلق بالتاريخ كما افهمه، اى بالقضايا المركزية التى ينبغى ان يواجهها كل المؤرخين الجادين، وبالتفسير التاريخى الذى وجدته فى منتهى الفائدة لدى القيام بذلك، وتتعلق أيضا بالطرق التى يحمل بها التاريخ الذى كتبتُه، آثار رجل فى سنى وبخلفيتى ومعتقداتى وخبرتى الحياتية. ومن المرجح أن يجد القراء ان كل مبحث يتصل على هذا النحو أو ذاك بها جميعا.

آرائى حول هذه القضايا كلها ينبغى ان تكون واضحة من النص. مع ذلك اريد ان اضيف كلمة توضيح أو اثنتين حول موضوعتين فى هذا الكتاب.

اولا، حول " قول الحقيقة عن التاريخ"، باستخدام عنوان كتاب من تأليف اصدقاء وزملاء للمؤلف[1]. فأنا أدافع بقوة عن الرأى القائل إن ما يدرسه المؤرخون شىء حقيقى. ولكن النقطة التى يجب أن ينطلق منها المؤرخون، مهما ابتعدوا عنها فى نهاية المطاف، هى الفارق الأساسى، وبالنسبة لهم الفارق المركزى قطعا، بين الحقيقة الثابتة والخيال، بين الأقوال التاريخية القائمة على دليل والخاضعة للتدليل، والأقوال التى ليست كذلك.

لقد اصبح من الشائع فى العقود الأخيرة، بين أوساط ليس اقلها من يعتبرون أنفسهم يساريين، ان ينفوا إمكانية الوصول إلى الواقع الموضوعى، لأن ما نسميه "حقائق" لا توجد إلا بوصفها دالة مفاهيم سابقة وقضايا جاءت صياغتها بلغة هذه المفاهيم. وما الماضى الذى ندرسه إلا بناء من صنع عقولنا. وأى بناء من مثل هذه البناءات صالح

من حيث المبدأ بقدر صلاحية الآخر، سواء أكان من الممكن إسناده بالمنطق والبرهان أم لم يكن. إذ مادام انه يشكل جزءاً من منظومة معتقدات قوية عاطفيا فلا سبيل من حيث المبدأ. والحال هذه، إلى البت في ان الرواية التوراتية حول خلق العالم متخلّفة عن الرواية التي تطرحها العلوم الطبيعية: كل ما في الأمر انهما مختلفتان. وأي ميل إلى الشك في ذلك إنما هو "وضعية" وما من مصطلح يشير إلى رفض اكثر شمولا من هذا المصطلح، إلا إذا كان الامبيريقية empiricism.

باختصار، أعتقد انه من دون الفارق بين ما هو وما ليس هو كذلك، لا يمكن ان يكون هناك تاريخ. فإن روما دحرت قرطاجة ودمرتها في الحروب البُونية، وليس العكس. أما كيف نجمع ونؤول عينتنا المختارة من المعطيات التي يمكن التوثق منها (قد تشتمل ليس على ما حدث فحسب بل وما كان رأي الناس به أيضا) فإن هذه مسألة أخرى.

في الحقيقة، ان قلة من النسبيين يتمتعون بالشجاعة الكاملة التي تمثلها قناعاتهم، على اقل تعديل حين يتعلق الأمر بتقرير قضايا مثل ما إذا كانت محرقة - هولوكوست - هتلر حدثت أو لم تحدث. ولكن النسبية، على أية حال، لن تجدي في التاريخ اكثر منها في المحاكم القانونية. فأن يكون المتهم في محاكمة بجريمة قتل مذنبا أو غير مذنب يعتمد على تقييم أدلة وضعية من الطراز القديم، إذا كانت مثل هذه الأدلة متاحة. وأي قراء أبرياء يجدون أنفسهم في قفص الاتهام سوف يحسنون صنعا بالتوجه الى هذه الأدلة. فان محامي المذنبين وحدهم الذين ينكفئون الى خطوط دفاع ما بعد حداثية.

ثانياً، حول المقاربة الماركسية للتاريخ، التي ارتبطُ بها. رغم انها يافطة غير دقيقة فاني لا انفيها. إذ لولا ماركس لما نشأ عندي أي اهتمام خاص بالتاريخ الذي لم يكن موضوعا مُلهِما على النحو الذي

كـان يُدرَّس به خـلال النصف الأول من الثـلاثينيات فى مـدرسـة ثـانوية ألمانية Gymnasium محـافظة وعلى يد معلم ليبـرالى يستحق الإعجاب فى مدرسـة ثانوية فى لـنـدن. ومن المؤكـد تقـريبـا انى مـا كـنتُ سـأنتـهى الى كسب رزقى بوصفى مؤرخـا أكـاديميـا محـتـرفـا. فقـد منحنى مـاركس، ومجالات نشاط الراديكاليين المـاركسيين الشباب، مواضع بحثى واوحى لى بـالطريقـة التى كـنتُ اكـتـب بهـا عن هذه المواضـيع. وحـتى إذا كـنتُ اعتقد بضـرورة إسـقـاط أقسـام كـبيـرة من مقـاربـة مـاركس للتـاريخ فـإنى كنتُ سـأواصل إبداء احتراماتى العميقـة، وان كـانت لا تخلو من النقد، لمن يسـمـيه اليابانيون "سيـنـسـاى" sensei، معلما فكريا له على المرء دين لا يمكن تسـديده. والحال انى مازلت (باشتـراطات يمكن العثور عليها فى هذه الدراسـات) أجد "مـفـهـوم مـاركس المـادى للتـاريخ" خـيـر مرشـد، بفارق بـعيد عن سـواه، الى التـاريخ، كـمـا وصـفـه مـفكـر القرن الرابع عشـر الكبير ابن خلدون، وهو:

"أنه خبرٌ عن الاجتمـاع الإنسـانى الذى هو عمـران العالم ومـا يَعْرض لطبيـعـة ذلك العـمـران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصـبيـات وأصناف التغلبات للبشـر بعضـهم على بعض، ومـا ينشأ عن ذلك من المُلك والدول ومـراتبـهـا ومـا ينتحله البـشـر بأعمـالهم ومسـاعيهم من الكسـب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر مـا يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال" [٢].

إنه بكل تأكيد خـير مرشد لأولئك الذين، مثلى، كان حقلهم صعود الرأسمـاليـة الحديثـة والتحولات التى شـهـدها العـالم منذ نهـايـة القـرون الوسطى الأوروبية.

ولكن مـا هو على وجه التحـديد "المؤرخ المـاركسى" بخلاف المؤرخ غـيـر المـاركـسى؟ لقـد حـاول إيديولوجيـون على جـانبى حـروب الدين

العلمانية التى عشناها طوال شطر كبير من هذا القرن، ان يرسموا خطوطا فاصلة دقيقة وتناقضات مستعصية. فمن جهة، لم تتمكن سلطات الاتحاد السوفيتى الراحل من حمل نفسها على ترجمة أى كتاب من كتبى الى الروسية رغم أن مؤلفها كان فى الحقيقة معروفا عنه انتماؤه الى حزب شيوعى، وأحد محررى الطبعة الإنكليزية لاعمال ماركس وانغلز الكاملة. فهى بمعايير ارثوذكسيتها لم تكن كتبا "ماركسية". ومن الجهة الثانية، لم يُعثَر حتى الآن على ناشر فرنسى محترم مستعد لترجمة كتابى "عصر التطرفات"، لأنه، على ما يُفتَرض، يشكل، من الناحية الايديولوجية، صدمة لا يطيقها القراء الباريسيون، أو، على الأرجح، أولئك الذين من المتوقع ان يراجعوا الكتاب إذا تُرجم. ولكن تاريخ الفرع الذى يبحث فى الماضى، كما تحاول دراساتى ان تبين، كان تاريخ تقارب لا تباعد منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بدأت السديمية الفكرية تبسط نفسها على مشهد "التأريخ" فى سبعينيات هذا القرن على اقل تعديل. وكثيرا ما لوحظ التوافق بين مدرسة التاريخ Annalesفى فرنسا والمؤرخين الماركسيين فى بريطانيا. وكان كل جانب يرى الآخر يعمل على مشروع تاريخى مماثل ولو بأصل فكرى مغاير، ورغم ان سياسة رموزهما الأبرز كانت، على ما يُفترض، بعيدة عن كونها متماثلة. وان تفسيرات نُسبت فى السابق الى الماركسية حصرا، بل حتى الى ما سمّيتُه "ماركسية مبتذلة"، (انظر الصفحات اللاحقة) اخترقت التاريخ التقليدى بدرجة استثنائية. ويمكن القول بثقة إنه قبل نصف قرن من الزمان، فى بريطانيا على اقل تعديل، كان المؤرخ الماركسى وحده سيذهب الى ان ظهور المفهوم اللاهوتى للمَطهَر فى القرون الوسطى الأوروبية يُفَسَّر على احسن وجه بالتغير الذى طرأ على القاعدة الاقتصادية للكنيسة من الاعتماد على هبات عدد صغير من النبلاء الأثرياء والأقوياء الى قاعدة مالية أوسع. ولكن مَنْ كان بمقدوره

ان يصنف القروسطوى الاوكسفوردى المرموق سر ريتشارد ساوثرن أو جاك لو غوف الذى راجعَ كتابه من هذه المنطلقات في الثمانينيات بوصفه مريدا ايديولوجيا، وابعد من ذلك مريدا سياسيا، من مريدى ماركس أو المتعاطفين معه؟

أعتقد أن هذا التقارب دليل يبعث على الارتياح لواحدة من الاطروحات المركزية فى هذه الدراسات، وهى ان التاريخ يعمل على مشروع فكرى متماسك، وانه أحرز تقدما فى فهم كيف اصبح العالم ما هو عليه اليوم. لا أريد، بالطبع، ان أوحي بأن المرء لا يمكن ان يميز، أو ينبغى ألاّ يميز، بين التاريخ الماركسى والتاريخ غير الماركسى، رغم ان بضاعة هاتين الحاويتين بضاعة متنوعة وسيئة التحديد. فلدى المؤرخين فى التراث الماركسى - وهذا لا يشمل كل من يطلقون على أنفسهم هذه التسمية - قسط كبير يساهمون به في هذا المسعى الجماعى. ولكنهم ليسوا الوحيدين، ولا عملهم، أو عمل أى أحد، ينبغى ان يحاكم باليافطات السياسية التى يلصقونها أو يلصقها الآخرون على جباههم.

كُتبت الدراسات المجموعة هنا فى أزمنة مختلفة خلال السنوات الثلاثين الماضية، كمحاضرات ومساهمات فى مؤتمرات أو ندوات بالدرجة الرئيسية، واحيانا كمراجعات كتب أو مساهمات فى تلك المقابر الأكاديمية الغربية، Festchriften أو مجاميع دراسات قُدمت الى زميل أكاديمى بمناسبة تدعو الى الاحتفال أو التقدير. والجمهور الذى كتبتُ له يمتد من مستمعين عموميين، فى الجامعات بصفة خاصة، الى مجموعات متخصصة من المؤرخين أو الاقتصاديين المحترفين.

الفصول ٣، ٥، ٧، ٨، ١٧ و ١٩ تُنشر لأول مرة ولكن صيغة من الفصل ١٧ بالنص الألمانى الأصلى الذى قُدم محاضرة بمناسبة "يوم

المؤرخ" الألمانى السنوى، نُشرت فى صحيفة دى تسايت Die Zeit. ونشر الفصلان ١ و ١٥ لأول مرة فى نيويورك ريفيو اوف بوكس New York review of Books والفصلان ٢ و ١٤ فى المجلة التاريخية Past and Present "الماضى والحاضر"، وظهرت الفصول ٤، ١١ و ٢٠ فى مجلة نيو ليفت ريفيو New Left Review والفصل السادس فى ديدالس Dae-dalus، مجلة أكاديمية الفنون والعلوم الأمريكية، ونشر الفصلان ١٠ و ٢١ فى ديوجينس Diogenes برعاية اليونسكو. وظهر الفصل ١٣ فى ريفيو Review برعاية مركز فيرنان برودل بجامعة ولاية نيويورك فى بنغهامتون، ونشر الفصل ١٨ فى كراس أصدرته جامعة لندن. وترد تفاصيل المناسبات Festschriften التى كتب لها الفصلان ٩ و ١٦ فى مستهل هذين الفصلين، كما بصفة عامة تواريخ النصوص الأصلية وعند الضرورة، مناسبة تأليفها فى الأصل. أشكر كل هذه المنابر، حيثما تقتضى الضرورة، على الترخيص بإعادة النشر.

أ.ج. هوبزبوم

لندن ١٩٩٧

الهوامش

1- Joyce Appleby, Lynn Hunt and Margaret Jacob, Telling the Truth about History (New York, 1994)

٢ ـ النص الانكليزى مقتبس فى Charles Issawi (ed. and trans.), An Arab Philosophy of History: Selec-tions from the Prolegomena of Ibn Khaldun of Tunis (1332 J 1406) (London, 1950), pp.26-7.

الفصل الأول
خارج التاريخ وداخل التاريخ

قُدم هذا المبحث محاضرة افتُتحت بها السنة الأكاديمية ١٩٩٣ - ١٩٩٤ في جامعة أوروبا الوسطى في بودابست، اى انه كان موجها الى مجموعة من الطلاب هم أساسا من بلدان شيوعية سابقة في أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. ونشر فيما بعد تحت عنوان " التهديد الجديد للتاريخ" في نيويورك ريفيو اوف بوكس New York Review of Books، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، ص ص ٦٢ - ٦٥ ومترجما في عدد من البلدان الأخرى.

إنه لشرف أن يُطلب منى أن أفتتح هذه السنة الأكاديمية في جامعة أوروبا الوسطى. وانه أيضا لإحساس غريب ان افعل ذلك لأنى أنا أيضا من أوروبا الوسطى رغم انى مواطن بريطاني، إنكليزى الولادة من الجيل الثاني. بل انى كيهودى، أحد الأفراد المتميزين بين شتات أوروبا الوسطى. فإن جدى وفد الى لندن من وارسو. وأمي من فيينا، وكذلك زوجتى رغم انها تتكلم الإيطالية الآن احسن من الألمانية. وكانت ام زوجتى ما زالت تتكلم المجرية وهى طفلة صغيرة، وكان لدى والديها، في مرحلة من مراحل حياتهما في ظل الملكية، متجر في الهرسك. وذات مرة سافرنا أنا وزوجتى الي موستار لاقتفاء المتجر، أيام كان السلام لم يزل سائدا في ذلك الجزء المعذَّب من البلقان. وكانت لدى أنا نفسى بعض الصلات مع مؤرخين مجريين في الأيام الماضية. لذا أآتيكم غريبا من الخارج هو أيضا، بطريقة ملتوية، من أبناء الداخل. فماذا أستطيع ان أقوله لكم؟

أريد ان أقول لكم ثلاثة أشياء.

الأول يتعلق بأوروبا الوسطى والشرقية. وإذا كنتم من هناك، وأفترض ان غالبيتكم من هناك، فانكم مواطنو بلدان وضعها غامض بدرجة مضاعفة. ولا ازعم ان الغموض حكر على مواطني أوروبا الوسطى والشرقية. فلعل الغموض اكثر شمولا اليوم منه في أي وقت مضى. ولكن أفقكم، مع ذلك، أفق قاتم بصفة خاصة.

في زمن حياتي اكتوى كل بلد في الجزء الذي تنتمون إليه من أوروبا بنيران الحرب وتعرض الى القهر والاحتلال ثم التحرير والاحتلال من جديد. ولكل دولة فيه شكل يختلف عن شكلها عند ولادتي. وان ست دول من الدول الثلاث والعشرين التي تملأ الآن الخارطة الممتدة بين تريستا والاورال كانت موجودة وقت ولادتي، أو كانت ستكون موجودة لو لم يحتلها جيش ما: روسيا، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، اليونان وتركيا، لأنه لا النمسا ما بعد ١٩١٨ ولا المجر ما بعد ١٩١٨ يمكن ان تُقارَن حقا بمجر آل هابسبورغ وسيسليثينيا آل هابسبورغ. فقد ظهرت دول متعددة الى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى دول اكثر منذ عام ١٩٨٩ . وهي تضم بلدانا عديدة لم تكن لها قط في التاريخ مكانة الدولة المستقلة بالمعنى الحديث، أو كانت لها مثل هذه المكانة لفترة وجيزة – لعام أو عامين، لعقد أو عقدين – ثم فقدتها، رغم ان بعضها استردها منذ ذلك الحين: دول البلطيق الثلاث الصغيرة، بيلاروسيا، اوكرانيا، سلوفاكيا، مولدوفا، سلوفينيا، كرواتيا، مقدونيا، دون المضي ابعد باتجاه الشرق. بعضها ولد ومات في زمن حياتي، مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. ومن الشائع تماما ان يكون العجوز من سكان مدينة ما من مدن اوروبا الوسطى قد حمل، تباعا، هويات ثلاث دول. وشخص بعمري من ليمبرغ أو تشيرنوفيتز عاش في ظل أربع دول دون حساب الاحتلالات في زمن الحرب. ومن الجائز تماما ان يكون شخص من منكاتش قد عاش في ظل خمس دول، إذا احتسبنا الاستقلال الذي

نالته لفترة قصيرة بودكارباتسكا روس في عام ١٩٣٨ . وفي أزمنة أكثر تحضرا، كما في عام ١٩١٩، ربما مُنح هذا الشخص خيار ان ينتقى جنسية جديدة، ولكن منذ الحرب العالمية الثانية كان الأرجح ان يُطرد بالإكراه أو يُدمج بالإكراه في الدولة الجديدة. أين ينتمى الأوروبى الأوسط أو الشرقى؟ مَنْ يكون أو تكون؟ لقد كان السؤال سؤالا حقيقيا لاعداد كبيرة منهم، و لم يزل. وهو في بعض البلدان مسألة حياة أو موت، وفي كلها تقريبا يؤثر بوضعهم القانونى وفرص حياتهم، واحيانا يحددها. ولكن هناك غموضا آخر واكثر جماعية. فإن القسم الأعظم من أوروبا الوسطى والشرقية ينتمي الى ذلك الجزء من العالم الذى حاول دبلوماسيو الأمم المتحدة وخبراؤها، منذ عام ١٩٤٥، ان يجدوا له تسميات مهذبة: "ناقص التطور" أو "نامٍ"، اى فقير ومتخلف نسبيا أو بشكل مطلق. ومن بعض النواحي ليس هناك خط حاد بين الاوروبيتين بل هناك منحدَرَ يميل الى الشرق والى الغرب مما يمكن ان نسميه الهضبة الرئيسية أو قمة الدينامية الاقتصادية والثقافية الأوروبية، التى تمتد من شمال إيطاليا عبر جبال الألب الى شمال فرنسا والبلدان المنخفضة، ومُدَّت عبر القناة الى انكلترا. ويمكن اقتفاؤه في طرق التجارة القروسطية وخارطة توزيع العمارة القوطية، وكذلك في أرقام اجمالى الناتج المحلى داخل الجماعة الأوروبية. وفي الحقيقة ان هذه المنطقة ما زالت اليوم العمود الفقرى للجماعة الأوروبية. ولكن بقدر ما يوجد خط تاريخي يفصل أوروبا "المتقدمة" عن أوروبا "المتخلفة" فان هذا الخط كان على وجه التقريب يخترق وسط إمبراطورية هابسبورغ. اعرف ان لدى الناس حساسية إزاء هذه القضايا. فإن ليوبليانا تعتبر نفسها اقرب بكثير الى مركز الحضارة من سكوبيا، على سبيل المثال، وبودابست اقرب من بلغراد، والحكومة الحالية في براغ لا تريد حتى ان تُسمى "وسط أوروبية" خشية ان تُلوث بالاحتكاك مع الشرق. وهي

تصر على انها تنتمى حصرا الى الغرب. فلقد كان الجميع ينظرون الى أماكن أخرى بحثا عن نموذج للطريقة التى يكونون بها متقدمين وحديثين، حتى، على ما أظن، الطبقة الوسطى المتعلمة فى فيينا وبودابست وبراغ. كانوا يتطلعون الى باريس ولندن، مثلما كان مثقفو بلغراد وروسيا يتطلعون الى فيينا - رغم ان الجمهورية التشيكية الحالية واجزاء من النمسا الحالية كانت بغالبية المعايير المقبولة تشكل جزءاً من القسم الصناعى المتطور من اوروبا، وثقافيا لم يكن لدى فيينا وبودابست وبراغ سبب على الإطلاق للشعور بالدونية إزاء أى أحد آخر.

إن تاريخ البلدان المتخلفة فى القرنين التاسع عشر والعشرين هو تاريخ محاولة اللحاق بركب العالم الأكثر تطورا من خلال محاكاته. فيابانيو القرن التاسع عشر اتخذوا أوروبا نموذجا لهم والأوروبيون الغربيون بعد الحرب العالمية الثانية حاكوا الاقتصاد الامريكى. وقصة أوروبا الوسطى والشرقية فى القرن العشرين هى عموما قصة محاولة للحاق بنسخ نموذج تلو الآخر والإخفاق فى ذلك. بعد عام ١٩١٨، حين كانت غالبية البلدان التى نشأت عقب ذلك العام بلدانا جديدة، كان النموذج هو الديمقراطية الغربية والليبرالية الاقتصادية. وكان الرئيس ولسون - هل أعيدت تسمية المحطة الرئيسية فى براغ باسمه؟ - قديس المنطقة الشفيع باستثناء البلاشفة الذين شقوا طريقهم الخاص. (فى الحقيقة هم أيضا كان لديهم نماذجهم الأجانب: راتينو وهنرى فورد). ولم يكن هذا مجديا. فقد انهار النموذج سياسيا واقتصاديا فى العشرينيات والثلاثينيات. وحطم "الكساد العظيم" فى نهاية المطاف الديمقراطية المتعددة القوميات حتى فى تشيكوسلوفاكيا. ثم قام عدد من هذه البلدان، لفترة وجيزة، بتجريب أو مغازلة النموذج الفاشى الذى بدا وكأنه آية النجاح الاقتصادى والسياسى فى الثلاثينيات. (نحن نميل

الى ان ننسى ان ألمانيا النازية حققت نجاحا متميزا فى التغلب على "الكساد العظيم"). فلم يكن الاندماج فى نظام اقتصادى ألمانى كبير مجديا. ومنيت ألمانيا بالهزيمة.

بعد عام ١٩٤٥ اختارت غالبية هذه البلدان، أو وجدت نفسها مسيَّرَة لاختيار النموذج البلشفى الذى كان من حيث الأساس نموذجا لتحديث اقتصادات زراعية متخلفة بثورة صناعية مخطَّطة. لذا لم يكن مناسبا قط لما هو الآن الجمهورية التشيكية ولما كان حتى عام ١٩٨٩ جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ولكنه كان مناسبا لغالبية المنطقة، بما فيها الاتحاد السوفيتى. ولا حاجة الى ان احدثكم عن نواقص النظام ومواطن ضعفه الاقتصادية التى أدت فى النهاية الى انهياره، والانكى من ذلك الأنظمة السياسية التى لا تطاق، بل التى فرضها باطراد على أوروبا الوسطى والشرقية. وأقل من ذلك الحاجة الى تذكيركم بالمعاناة الممضة التى فرضها على شعوب الاتحاد السوفيتى السابق، وخاصة فى عهد جوزيف ستالين الحديدى. مع ذلك لا بد لى من القول، رغم ان الكثير منكم لن يستسيغ قولى هذا، إن النظام عمل الى حد ما افضل من اى شيء آخر منذ سقوط الأنظمة الملكية فى عام ١٩١٨ . وبالنسبة لعامة المواطنين فى بلدان المنطقة الأكثر تخلفا - سلوفاكيا وقسم كبير من شبه جزيرة البلقان على سبيل المثال - فانه ربما كان افضل فترة فى تاريخهم. وقد انهار لان النظام اصبح، من الناحية الاقتصادية، جامدا وغير صالح للعمل بصورة متزايدة، وبصفة خاصة لانه اثبت عجزه عمليا عن التجديد أو الإفادة اقتصاديا من التجديد، عدا عن خنقه الأصالة الفكرية. يضاف الى ذلك انه بات من المتعذر ان تُخفى عن السكان المحليين حقيقة ان بلدانا أخرى حققت تقدما ماديا اكبر بكثير من البلدان الاشتراكية. وإذا كنتم تفضلون التعبير عن ذلك بطريقة مغايرة، فانه انهار لأن المواطنين الاعتياديين كانوا لا مبالين أو معادين، ولان الأنظمة نفسها

فقدت الإيمـان بما كـانت تتظاهر بعمله. ولكن كيفما نظرتم اليه فإنه سقط سقوطاً مدوياً في ١٩٨٩ ـ١٩٩١.

والآن؟ هناك نموذج آخـر يتـراكض الجـمـيع الى اتبـاعـه، وهو الديمـقـراطيـة البرلمانيـة في السيـاسـة وغلو رأسـمـاليـة السـوق الحرة في الاقتصاد. وهو في الشكل الحالي ليس نموذجا في حقيقة الأمر بل ردة فعل بالدرجة الرئيسية ضد ما جرى في السابق. ويمكن ان يستقر ليصبح شيئا يمكن العمل به ـ إذا سُمح له بالاستقرار. ولكن حتى إذا كان له ذلك ففي ضوء التاريخ منذ عام ١٩١٨، ليس هناك احتمال يُذكر ان هذه المنطقة، ربما مع استثناءات هامشية، ستنجح في الانضمام الى نادي البلدان المتقدمة والحديثة "حقا". إذ ان النتائج المحاكية للرئيس ريغان والسيدة ثاتشر اثبتت كونها مخيِّبة حتى في بلدان لم تُخَرَّب في حرب أهلية وفوضى ضاربة الأطناب. وينبغي ان أضيف ان النتائج التي تمخض عنها اعتمـاد نموذج ريغان ـ ثاتشر في بلدان منشأ النموذج نفسها لم تكن ناجحة نجاحا باهرا هي الأخرى إذا أجزتم قول ذلك بتعبير بريطاني ملطَّف.

لذا، عموما، ستواصل شعوب أوروبا الوسطى والشرقية العيش في بلدان خابت آمالها بماضيها، ولعلها خائبة الأمل بحاضرها من حيث الأساس، وغير واثقة من مستقبلها. وهذا وضع شديد الخطورة. فالناس سوف يبحثون عن أحد يحمّلونه مسؤولية اخفاقاتهم وتوجساتهم. والحركات والايديولوجيات التي على الأرجح ستفيد من هذا المزاج هي، على اقل تعديل في هذا الجيل، ليست تلك التي تريد العودة الى نسخة ما من الأيام السابقة على عام ١٩٨٩. الأرجح انها ستكون حركات تستوحي نزعة قومية كارهة للأجانب، فضلا عن اللاتسامح. فان أسهل الأشياء هو دائما إلقاء اللائمة على الغرباء.

ينقلني هذا الى نقطتي الثانية والرئيسية، التي لها صلة مباشرة أقوى كثيرا بعمل الجامعة، أو على الأقل بذلك الجزء من العمل الذي يهمني كمؤرخ ومدرّس جامعي. فالتاريخ هو المادة الخام للايديولوجيات القومية أو الاثنية أو الأصولية، مثلما ان زهور الخشخاش هي المادة الخام للإدمان على الهروين. فالماضي عنصر أساسي، بل لعله العنصر الأساسي في هذه الأيديولوجيات. فإذا لم يكن هناك ماض مناسب فإن بالإمكان دائما اختراعه. والحق ان من طبيعة الأشياء ألاّ يكون هناك، عادة، ماض مناسب بالكامل لان الظاهرة التي تدعي هذه الأيديولوجيات تبريرها ليست قديمة أو أزلية بل جديدة تاريخيا. ويصح هذا على الأصولية الدينية بأشكالها الحالية - نموذج آية الله الخميني للدولة الإسلامية لا يزيد عمره على مطلع السبعينيات - وعلى النزعة القومية المعاصرة. فالماضي يُشَرعِن. الماضي يعطي خلفية أمجد لحاضر ليس لديه الكثير مما يحتفي به. واذكر اني رأيت في مكان ما دراسة حول الحضارة القديمة لمدن وادي اندوس تحت عنوان "خمسة آلاف عام من عمر باكستان"، وباكستان حتى لم تخطر ببال أحد قبل ١٩٣٢ - ١٩٣٣ عندما اخترع الاسم مناضلون طلاب. وهي لم تصبح مطلبا سياسيا جديا إلا عام ١٩٤٠، وكدولة لم توجد إلا منذ عام ١٩٤٧ . وليس هناك دليل على أي علاقة بين حضارة موهينجو دارو وحكام إسلام آباد الحاليين اكثر من علاقة حرب طروادة بحكومة أنقرة التي تطالب اليوم بإعادة كنز سليمان العائد للملك بريام، عاهل طروادة، ولو لمجرد تقديمه في أول عرض للجمهور. ولكن ٥٠٠٠ عام من وجود باكستان تبدو على نحو ما احسن وقعا من ٤٦ عاما من وجود باكستان.

في هذا الوضع يجد المؤرخون أنفسهم يقومون بدور غير متوقع هو دور الفاعلين السياسيين. وكنتُ أظن ان مهنة التاريخ، بخلاف الفيزياء

النووية مثلا، على أقل تعديل لا تستطيع ان تسبب أذى. الآن اعرف انها قادرة على ذلك. فان دراساتنا يمكن ان تتحول الى معامل لإنتاج القنابل على غرار الورشات التى تعلّم الجيش الجمهورى الايرلندى فيها تحويل السماد الكيمياوى الى مادة متفجرة. وهذه الحالة تؤثر فينا بطريقتين. فنحن نتحمل مسؤولية إزاء الحقائق التاريخية بصفة عامة وعن نقد إساءة استخدام التاريخ إساءة سياسية - أيديولوجية بصفة خاصة.

ولست بحاجة الى قول الكثير عن أولى هاتين المسؤوليتين. وما كان على ان أقول أى شىء لولا تطوران. الأول هو الشكل الذى يعتمده الروائيون لبناء حبكاتهم على أساس واقع مُسَجل بدلا من ابتكارها طامسين بذلك الحدود بين الحقيقة التاريخية والخيال. والتطور الآخر هو صعود الأنماط الفكرية "ما بعد الحداثية" فى الجامعات الغربية، وخاصة فى أقسام الأدب والانثروبولوجيا، الامر الذى يعنى ان كل "الحقائق" التى تدعى وجودا موضوعيا هى ببساطة بناءات فكرية - باختصار، ليس هناك فارق واضح بين الحقيقة والخيال. ولكن هناك مثل هذا الفارق، والقدرة على التمييز بين الاثنين مسألة أساسية قطعا بالنسبة للمؤرخين، حتى عند المؤرخين الأشد عداء للوضعية بيننا. فنحن لا نستطيع ان نخترع حقائقنا. إما أن الفيس بريسلى ميت أو لم يمت. وتمكن الإجابة عن السؤال بلا لبس على أساس الأدلة، بقدر ما تكون الأدلة الموثوقة متاحة، كما هى الحال أحيانا. أما الحكومة التركية الحالية التى تنفى محاولة إبادة الأرمن فى عام ١٩١٥، فهى محقة أو غير محقة. وغالبيتنا ستقصى أى نفى لهذه المجزرة عن الخطاب التاريخى الجاد، رغم عدم وجود وسيلة لا لبس فيها بالقدر نفسه للاختيار بين طرق مختلفة فى تفسير الظاهرة أو إدخالها فى سياق التاريخ الأوسع. مؤخرا دمر متعصبون هندوس مسجدا فى أوديا زاعمين ان المسجد فرضه الفاتح

المغولى المسلم بابور على الهندوس فى موقع مقدس بصفة خاصة يؤشر مسقط رأس الإله راما. ونشر زملائى وأصدقاء فى الجامعات الهندية دراسة تبين: أ - ان أحدا لم يذهب، حتى القرن التاسع عشر، الى ان أوديا هى مسقط رأس راما، و ب - ان من المؤكد تقريبا ان المسجد لم يُشيَّد فى زمن بابور. ويا ليتنى أستطيع القول ان هذا كان له تأثير كبير فى مواجهة صعود الحزب الهندوسى الذى أشعل الحادث، ولكنهم على أقل تعديل أدوا واجبهم كمؤرخين لفائدة من يستطيعون القراءة ويتعرضون الى دعاية اللا تسامح الآن وفى المستقبل. فلنؤد نحن واجبنا.

قلة من أيديولوجيات اللا تسامح تقوم على أكاذيب بسيطة أو تخيلات لا يوجد دليل يسندها. فلقد كانت هناك معركة باسم معركة كوسوفو فى عام ١٣٨٩، ودُحر الصرب وحلفاؤهم على أيدى الأتراك، وترك هذا آثارا غائرة فى ذاكرة الصرب الشعبية، رغم ان هذا لا يترتب عليه تبرير اضطهاد الألبان الذين يشكلون الآن ٩٠ فى المئة من سكان المنطقة، أو ادعاء الصرب بأن الأرض أرضهم من حيث الأساس. فالدنمارك لا تدعى ملكية الجزء الكبير من شرق انكلترا الذى استوطنه الدنماركيون وحكموه قبل القرن الحادى عشر، وظل معروفا باسم دنلو وما زالت أسماء قراه دنماركية من الناحية الفيلولوجية.

تقوم اكثر الأشكال شيوعا فى إساءة استخدام التاريخ ايديولوجيا على المغالطة التاريخية لا على الأكاذيب. فالنزعة القومية اليونانية تستكثر على مقدونيا حتى الحق فى اسمها على أساس ان مقدونيا كلها يونانية أساسا وجزء من دولة قومية يونانية منذ أن اصبح والد الإسكندر الكبير، ملك مقدونيا، حاكم الأراضى اليونانية فى شبه جزيرة البلقان، على ما يُفترض. وهذا، شأنه شأن كل شيء حول مقدونيا، بعيد عن كونه قضية أكاديمية بحتة. ولكن المثقف اليونانى يحتاج الى

قدر كبير من الشجاعة لكى يقول إن هذا هراء من الناحية التاريخية. إذ لم تكن هناك دولة قومية يونانية أو أى كيان سياسى واحد غيرها لليونانيين فى القرن الرابع قبل الميلاد، وان الإمبراطورية المقدونية لم يكن لها أى شبه بدولة قومية يونانية أو أى دولة قومية حديثة أخرى، وان من الجائز تماما فى كل الأحوال ان اليونانيين القدامى كانوا يعتبرون الحكام المقدونيين، كما اعتبروا حكامهم الرومان فيما بعد، برابرة لا يونانيين، رغم انهم كانوا اكثر تهذيبا أو احتراسا من ان يقولوا ذلك. يضاف الى ذلك ان مقدونيا تاريخيا خليط من الاثنيات لا يمكن فرز عناصره - ليس من دون سبب ان مقدونيا منحت اسمها الى أنواع من سَلَطة الفاكهة الفرنسية المُشَكَّلة (macedoine)- بحيث ان أى محاولة لمماهاتها مع قومية واحدة لا يمكن ان تكون صحيحة. وإنصافا ينبغى رفض تطرفات النزعة القومية المقدونية المهاجرة أيضا للسبب نفسه، مثلما ينبغى ان ترفض كل المطبوعات فى كرواتيا التى تحاول بطريقة ما أن تحول زفونيمير الكبير الى جد الرئيس الكرواتي توديمان. ولكن من الصعب الوقوف ضد مبتدعى تاريخ مدرسى قومى رغم وجود مؤرخين فى جامعة زغرب اعتز باعتبارهم أصدقاء، لديهم الشجاعة للقيام بذلك.

هذه والكثير من المحاولات الأخرى للاستعاضة عن التاريخ بأسطورة وبدعة ليست مجرد مزحات فكرية سمجة. فهى تستطيع ان تحدد ما يدخل فى الكتب المدرسية، كما عرفت السلطات اليابانية حين أصرت على تاريخ مُطَهَّر للحرب اليابانية فى الصين بغية اعتماده فى المدارس اليابانية. فالأسطورة والابتداع لازمان لسياسة الهوية التى من خلالها تحاول اليوم جماعات بشرية، تعرّف نفسها بالاثنية أو الدين أو بحدود دول ماضية أو حاضرة، ان تجد شيئا من اليقين فى عالم ملتَبِس ومهزوز بالقول، " نحن نختلف عن الآخرين وأحسن منهم". انها قضيتنا

فى الجامعات لأن من يصنعون هذه الأساطير والبدع أشخاص متعلمون: مدرسون، علمانيون ودينيون، أساتذة جامعيون (أرجو ألاّ يكونوا كثيرين)، صحفيون، ومنتجون تلفزيونيون وإذاعيون. غالبيتهم اليوم تعلموا فى جامعة ما. فكونوا على بينة. ان التاريخ ليس ذاكرة سلفية أو تراثا جمعيا. انه ما تعلّمه الناس من رهبان ومعلمين، من مؤلفى كتب التاريخ وكاتبى المقالات الصحفية ومعدى البرامج التلفزيونية. ومما له أهمية بالغة ان يتذكر المؤرخون مسؤوليتهم التى هى، قبل كل شيء، الابتعاد عن العواطف المتقدة لسياسة الهوية - حتى إذا كنا نشعر بها كذلك. فنحن بعد كل شيء بشر أيضا.

ويتبدى ما يشكله هذا من قضية خطيرة فى مقال أخير بقلم الكاتب الإسرائيلى ايموس ايلون حول الطريقة التى جرى بها تحويل إبادة هتلر لليهود الى أسطورة مُشرعنة لوجود دولة إسرائيل. الأكثر من ذلك: فى سنوات الحكومة اليمينية جرى تحويلها الى نوع من التوكيد الطقوسى القومى لهوية الدولة الإسرائيلية وتفوقها، وعنصر مركزى من عناصر المنظومة الرسمية للمعتقدات القومية، الى جانب الله. يجادل ايلون الذى يقتفى هذا التحويل لمفهوم المحرقة - الهولوكوست - متتبعا وزير التعليم الأخير فى الحكومة العمالية الجديدة، بالقول إن التاريخ يجب ان يُفصل الآن عن الأسطورة القومية والطقوس والسياسة. وأنا بوصفى غير إسرائيلى، وان كنت يهوديا، ليس لدى ما اعبر عنه من آراء حول ذلك. ولكنى كمؤرخ ألاحظ بأسى قولا واحدا من أقوال ايلون، وهو ان المساهمات الأكبر فى تأريخ الإبادة تأريخا علميا، سواء كانت من يهود أو غير يهود، لم تترجم الى العبرية، مثل عمل هيلبرغ الكبير، أو لم تترجم إلا بعد تأخير طويل وحينذاك اقترنت فى بعض الأحيان ببراءات واستنكارات من جانب هيئات التحرير. ان تأريخ الإبادة تأريخا جادا لم ينتقص بأى حال من كونها مأساة لا توصف. كل ما فى الأمر ان هذا

التاريخ لم يكن متفقا مع الأسطورة المُشَرعِنة.

مع ذلك تمنحنا هذه القصة ذاتها أساسا للأمل. فلدينا هنا تاريخ ميثولوجي أو قومي يتعرض الى النقد من الداخل. ألاحظ ان تاريخ إقامة إسرائيل لم يعد يُكتب في إسرائيل بوصفه من حيث الأساس دعاية قومية أو سجالا صهيونيا بعد حوالى أربعين عاما من وجود الدولة. ولاحظتُ الشيء نفسه في التاريخ الايرلندي. فبعد حوالى نصف قرن من نيل غالبية ايرلندا استقلالها كف المؤرخون الايرلنديون عن كتابة تاريخ جزيرتهم بلغة ميثولوجيا حركة التحرير الوطنية. ويمر التاريخ الايرلندي، في الجمهورية وفي الشمال على السواء، بفترة من التألق الكبير لأنه نجح في تحرير نفسه. وما زالت هذه قضية لها دلالاتها ومخاطرها السياسية. فالتاريخ الذي يُكتب اليوم ينقطع عن التقليد العريق الذي يمتد من الفابيين الى الجيش الجمهوري الايرلندي، الذي ما زال يناضل باسم الأساطير القديمة مستخدما البنادق والقنابل. ولكن الحقيقة الماثلة في نشوء جيل جديد يستطيع ان يتجاوز انفعالات اللحظات المريرة والتكوينية في تاريخ بلده تعتبر بارقة أمل للمؤرخين.

ولكننا لا نستطيع ان ننتظر مرور الأجيال، بل يجب ان نقاوم تكوين أساطير قومية واثنية وغيرها من الأساطير الأخرى وهي في طور التكوين. وهذا لن يكسبنا شعبية. فإن توماس ماساريك، مؤسس الجمهورية التشيكوسلوفاكية، لم يكن شعبيا حين دخل معترك السياسة رجلا اثبت، بأسف ولكن دون تردد، ان المخطوطات القروسطية التي استند اليها الشيء الكثير من الأسطورة القومية التشيكية، كانت مزورة. ولكنه عمل لا بد ان يُنجز، وأرجو ان ينجزه المؤرخون منكم.

هذا كل ما أردت ان أقوله لكم عن واجب المؤرخين. ولكن قبل أن اختتم أريد تذكيركم بشيء واحد آخر. فأنتم، كطلاب في هذه الجامعة،

أصحاب امتياز. والمرجح انكم بوصفكم طلاب معهد متميز وذى سمعة عالية، ستكونون، إذا شئتم، أصحاب مكانة جيدة فى المجتمع، ذوى مهن أفضل وتكسبون اكثر من آخرين ولكن ليس بقدر ما يكسبه رجال الأعمال الناجحون. ما أريد تذكيركم به هو شيء قيل لى حين بدأت التدريس فى الجامعة. قال معلمى "إن الأشخاص الذين تعمل من أجلهم هم ليسوا الطلاب اللامعين مثلك بل هم الطلاب الاعتياديون ذوو العقول المملّة، الذين ينالون شهادات غير مثيرة فى النطاق المتدنى من المرتبة الثانية، والذين لديهم أوراق امتحانية نصوصها كلها متشابهة. فان طلاب المرتبة الأولى سيتدبرون أمورهم بأنفسهم رغم استمتاعك بتدريسهم. الآخرون هم الذين يحتاجون إليك".

وهذا يصح ليس على الجامعة فحسب بل وعلى العالم أيضا. فالحكومات والاقتصاد والمدارس وكل شيء فى المجتمع هى ليست لفائدة الأقليات صاحبة الامتيازات. فنحن نستطيع العناية بأنفسنا. انها للعامة من الأشخاص الذين ليسوا أذكياء أو مثيرين بصفة خاصة (إلا، بالطبع، إذا وقعنا فى حب أحد منهم)، أو ليسوا على مستوى عال من التعليم، أو ليسوا من الناجحين أو ليسوا ممن كُتب لهم النجاح - فى الحقيقة، الذين ليس لديهم ما يتميزون به. انها لأولئك الذين، على امتداد التاريخ، لم يدخلوا التاريخ خارج أحيائهم كأفراد إلا فى سجلات ميلادهم وزواجهم ووفاتهم. وأى مجتمع يستحق العيش فيه مجتمع مبنى لهم، لا للأثرياء والأذكياء والاستثنائيين رغم ان أى مجتمع يستحق العيش فيه يجب ان يوفر مجالا وفسحة لأقليات كهؤلاء. ولكن العالم ليس مخلوقا لفائدتنا الشخصية. والعالم الذى يدعى ان هذا هو غرضه ليس عالما طيبا، وينبغى ألاّ يكون عالما دائما.

الفصل الثانى
معنى الماضى

تحاول الفصول التالية ان ترسم تخطيطا لعلاقات الماضى والحاضر والمستقبل، التى كلها تهم المؤرخ. ويستند هذا الفصل الى ورقتى التمهيدية لمؤتمر عام ١٩٧٠ حول "الحس بالماضى والتاريخ" الذى نظمته مجلة "الماضى والحاضر" . Past and Present وقد نشر فى العدد ٥٥ من تلك المجلة (ايار/مايو ١٩٧٢) تحت عنوان "وظيفة الماضى الاجتماعية؛ بعض الاسئلة" . The Social Function of the Past: Some Questions لدى البشر كلهم وعى بالماضى (معرَّفا بانه الفترة التى تسبق الأحداث المسَجَّلة مباشرة فى ذاكرة أى فرد) بحكم العيش مع أشخاص اكبر سنا منهم. ولدى كل المجتمعات التى من المرجح ان تهم المؤرخ ماض، لأنه حتى اكثر المستوطنات تجديدا مأهولة ببشر من مجتمع ذى تاريخ مديد. وأن يكون المرء عضوا فى أى جماعة بشرية يعنى وضع نفسه إزاء ماضيه (ماضى الجماعة)، حتى ولو برفضه فحسب. لذا فإن الماضى بُعد دائم من أبعاد الوعى البشرى، مكوِّن حتمى من مكونات المؤسسات والقيم وغيرها من أنماط المجتمع البشرى. ومشكلة المؤرخ هى تحليل طبيعة هذا "الحس بالماضى" فى المجتمع واقتفاء تغيراته وتحولاته.

أولا

نتعامل فى القسم الأعظم من التاريخ مع مجتمعات وجماعات الماضى عندها، من حيث الأساس، هو النمط المطروح للحاضر. وفى الحالة المثالية فإن كل جيل ينسخ ويعيد إنتاج سابقه قدر الإمكان، ويعتبر نفسه متخلفا عنه بقدر فشله فى هذا المسعى. وبالطبع فإن هيمنة الماضى هيمنة تامةً من شأنها ان تقطع الطريق على أى تغييرات

وتجديدات مشروعة، ومن المستبعد أن يكون هناك مجتمع بشرى لا يعترف بمثل هذا التجديد . وهو يمكن أن يحدث بطريقتين. أولا، من الواضح أن ما يُعَرَّف رسميا بانه "الماضى" هو انتقاء مُحَدَّد بل يجب ان يكون انتقاء محدَّدا من لا نهائية ما يُذكر أو ما يمكن تذكره. ومن الطبيعى ان سعة نطاق هذا الماضى الاجتماعى الذى أضفى عليه طابع نظامى، تعتمد فى أى مجتمع على الظروف. ولكن ستتخلله دائما فواصل، أى قضايا لا تشكل جزءاً من نظام التاريخ الواعى الذى يضم اليه البشر، بطريقة أو أخرى، ما يعتبرونه مهما عن مجتمعهم. والتجديد يمكن ان يحدث فى هذه الفواصل لأنه لا يؤثر تلقائيا فى النظام، وبالتالى لا يصطدم تلقائيا بالحاجز المتمثل فى: "ما هكذا كانت تجرى الأمور دائما". وسيكون من الشيق البحث فى أى صنوف من النشاطات تميل بذلك الى الإبقاء عليها مرنة نسبيا، الى جانب تلك التى تبدو مهمَلة فى وقت من الأوقات، ولكن قد يتضح انها ليست مهمَلة فى وقت لاحق. ويمكن القول انه، ببقاء الأشياء الأخرى متساوية، فان التكنولوجيا بالمعنى الأوسع تنتمى الى القطاع المرن، وان التنظيم الاجتماعى والأيديولوجيا أو نظام القيم ينتميان الى القطاع غير المرن: ولكن فى غياب الدراسات التاريخية المقارنة يجب إبقاء السؤال مفتوحا. ومن المؤكد ان هناك العديد من المجتمعات ذات الارتباط الوثيق بالتراث والطابع الطقوسى الشديد، التى قبلت فى الماضى إدخال محاصيل جديدة ووسائل نقل جديدة (مثل الخيول بين هنود امريكا الشمالية) وأسلحة جديدة، بصورة مفاجئة نسبيا، دون أى إحساس باختلال النمط الذى حدده ماضيها. ومن الجهة الثانية هناك على الأرجح، شعوب أخرى لم تُدرَس دراسة كافية، قاومت حتى مثل هذا التجديد.

من الواضح ان "الماضى الاجتماعى الذى أضفى عليه طابع نظامى" اكثر جمودا لأنه يحدد نمط الحاضر. وهو يجنح الى ان يكون بمنزلة

محكمة الاستئناف لنزاعات الحاضر والتباساته: القانون يساوى العرف والسن يساوى الحكمة في المجتمعات غير المتعلمة. والوثائق التى تحفظ هذا الماضى وتكتسب بذلك سلطة روحية معينة، تفعل الشيء نفسه فى المجتمعات المتعلمة أو المتعلمة جزئيا. فان جماعة من الهنود الامريكيين قد تسند مطالبتها بأراض مشاعية الى تملكها فى زمن غابر، أو الى ذكرى التملك في الماضى (التى من المرجح للغاية ان تُنقل منهجيا من جيل الى الجيل التالى) أو الى مواثيق أو قرارات قانونية من الفترة الاستيطانية، حيث تحفظ هذه بعناية فائقة: لكليهما قيمة بوصفهما سجلات ماض يعتبر معيار الحاضر.

لا يستبعد هذا قدرا من المرونة أو حتى من التجديد فى واقع الأمر، بقدر ما يمكن صب النبيذ الجديد في ما يكون، من حيث الشكل على اقل تعديل، الدنان القديمة. فالتعامل بسيارات مستعملة يبدو امتدادا مقبولا تماما للتعامل بالخيول عند الغجر، الذين ما زالوا يبقون على الترحال، نظريا فى الأقل، بوصفه نمط الحياة الوحيد المناسب. ودرس باحثون متخصصون بعملية "التحديث" فى هند القرن العشرين الطرق التى يمكن ان تُمَط، أو تُعَدَّل بها نظم تقليدية قوية وجامدة، إما بصورة واعية وإمّا فى الممارسة، دون تعطيلها رسميا، أى الطرق التى يمكن ان تعاد بها صياغة التجديد على انه لا تجديد.

فى مثل هذه المجتمعات يكون التجديد الواعي والجذرى أيضا ممكن التحقيق، ولكن من الجائز القول انه لا يمكن ان يُشَرعَن إلا بطرق قليلة. إذ يمكن ان يموَّه على انه عودة الى جزء من الماضى نُسى أو هُجر بطريق الخطأ، أو على انه إعادة اكتشاف هذا الجزء، أو باختراع مبدأ قوة أخلاقية متفوقة، معادٍ للتاريخ يقضى بتدمير الماضى/الحاضر، كأن يكون وحيا دينيا أو نبوة. وليس واضحا ما إذا كان من الممكن فى مثل هذه الظروف حتى للمبادئ المعادية للتاريخ ان تفتقر الى أى

توجه الى الماضى، أى ما إذا كانت المبادئ "الجديدة " عادة - أم دائما يا ترى؟ - هى إعادة توكيد نبوءات "قديمة" أو إعادة توكيد جنس "قديم" من أجناس النبوءة. الصعوبة التي يواجهها المؤرخون والانثروبولوجيون هى ان كل الحالات المسَجَّلة أو المرصودة لشرعنة تجديدات اجتماعية كبرى مثل هذه الشرعنة البدائية، تحدث، بالتعريف تقريبا، حين تُلقى مجتمعات تقليدية فى سياق تغيير اجتماعى جذرى بهذا القدر أو ذاك، أى حين يُمط الإطار المعيارى الجامد للماضى حتى نقطة الانكسار وقد يكون بالتالي عاجزا عن العمل "على الوجه المطلوب". ورغم ان التغيير والتجديد الذى يأتي بالقسر أو بالاستيراد من الخارج، دون ارتباط في الظاهر بقوى اجتماعية داخلية، لا يتعين ان يؤثر بحد ذاته فى منظومة الأفكار السائدة داخل الجماعة حول التجديد - لأن مشكلة ما إذا كان هذا التجديد مشروعا تُحل بالإكراه - فحتى المجتمع التقليدى المتطرف يجب فى مثل هذه الأوقات ان يتوصل الى مصالحة من نوع ما مع التجديد المحيط والزاحف. ويمكن للمجتمع، بالطبع، ان يقرر رفضه جملة وتفصيلا، والانسحاب منه، ولكن هذا الحل نادرا ما يكون صالحا لفترات مديدة.

ان الاعتقاد بأن الحاضر ينبغى ان يعيد إنتاج الماضى يعنى، عادة، إحداث التغيير التاريخى بوتيرة بطيئة نوعا ما لأنه خلاف ذلك لن يكون واقعيا ولن يبدو واقعيا إلا إذا كان الثمن مجهودا اجتماعيا هائلا وعزلة من النوع الذى وردت الإشارة اليه تواً (كما فى حالة طائفة الأيمش Amishالبروتستانتية المتزمتة وغيرها من الطوائف المماثلة فى الولايات المتحدة). وما دام التغيير - السكانى أو التكنولوجى أو سواه - تدريجيا بما فيه الكفاية لاستيعابه، على مراحل والحالة هذه، فإن بالإمكان استيعابه فى الماضى الاجتماعى الرسمى على شكل تاريخ أسبغ عليه طابع أسطورى وربما طقوسى أيضا بتعديل منظومة المعتقدات تعديلا ضمنيا،

أو بـ "مط" الإطار أو بطرق أخرى. وحتى خطوات التغيير المنفردة الجذرية جدا يمكن ان تُستوعب على هذا النحو، ولو بثمن نفسي - اجتماعي ربما يكون باهظا، كما في إجبار الهنود على اعتناق الديانة الكاثوليكية في أعقاب الغزو الأسباني. فلو لم يكن الأمر كذلك لتعذر حدوث القدر الكبير جدا من التغيير الاجتماعي التراكمي الذي مر به كل مجتمع له سجل تاريخي، من دون تدمير قوة هذا النوع من النزعة التقليدية المعيارية. ولكنها ظلت تهيمن على كثير من المجتمع الريفي في القرن التاسع عشر بل وحتى في القرن العشرين رغم انه من الواضح ان "ما كانت تجري عليه الأمور دائما" كان، بلا ريب، يختلف اختلافا كبيرا، حتى بين الفلاحين البلغار في عام ١٨٥٠ عنه في عام ١١٥٠ . فالاعتقاد بأن "المجتمع التقليدي" مجتمع سكوني ولا يتغير إنما هو خرافة من خرافات علم الاجتماع المبتذل. لكنه مع ذلك يمكن ان يبقى "تقليديا" الى حد معين من التغيير؛ يستمر قالب الماضي في تحديد شكل الحاضر، أو هكذا يُفترض به.

لابد من الاعتراف بأن تثبيت الأنظار على الفلاحين التقليديين، مهما بلغت أهميتهم العددية، ينطوي الى حد ما على تحيز لصالح هذه المحاجة. فمن غالبية النواحي كثيرا ما تكون مثل هذه الجماعات الفلاحية مجرد جزء من نظام اجتماعي - اقتصادي أو حتى سياسي اشمل تحدث التغييرات في مكان ما داخله دون ان تعيقها النسخة الفلاحية من التراث، أو انها تحدث في إطار تقاليد تتيح قدرا اكبر من المرونة، كالتقاليد المدينية على سبيل المثال. وما دام التغيير المتسارع في مكان ما داخل النظام لا يغير المؤسسات والعلاقات الداخلية بطرق لا يوفر الماضي مرشدا لها فان التغييرات المتموضعة محليا يمكن ان تحدث بوتيرة متسارعة، ويمكن حتى استيعابها مجددا في منظومة معتقدات ثابتة. وسوف يهز الفلاحون رؤوسهم عجباً من اهل المدن "الذين

يبحثون دائما عن شيء جديد" على نحو سيئ الصيت ويُضرب به المثل، ويهز أهل المدينة المحترمون رؤوسهم عجبا من نبلاء البلاط وهم يلهثون وراء صرعة متغيرة أبداً ولا أخلاقية. ان هيمنة الماضى لا تعنى صورة للجمود الاجتماعى. فهى تنسجم مع النظرة الدورية الى التغيير التاريخى، وتنسجم بكل تأكيد مع الارتداد والكارثة (أى الفشل فى إعادة إنتاج الماضى). ما لا تنسجم معه هو فكرة التقدم المتواصل.

ثانيا

حين يتسارع التغيير الاجتماعى أو يحوِّل المجتمع الى ما وراء نقطة معينة، يجب ان يكف الماضى عن ان يكون نمط الحاضر، ويمكن، فى احسن الأحوال، ان يصبح نموذجا له. "علينا ان نعود الى طرق اجدادنا" حين لا نعود نطرقها تلقائيا، أو يمكن ان يُنتظر منا ان نفعل ذلك. يعنى هذا تحويل الماضى نفسه تحويلا جذريا. ويصبح الآن، بل يجب ان يصبح قناعا للتجديد لأنه لم يعد يعبر عن تكرار ما حدث من قبل، بل عن أفعال تختلف بالتعريف عن تلك التى جرت فى السابق. وحتى إذا بُذلت محاولة بمعناها الحرفى لإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء فانها فى الحقيقة لا تعيد الأيام الخوالى، بل أقساما معينة فقط من النظام الرسمى للماضى الواعى تختلف الآن اختلافا وظيفيا. هذا ما تؤكده اكثر المحاولات طموحا لاعادة مجتمع موريلوس (المكسيك) الفلاحى فى ظل زاباتا إلى ما كان عليه قبل أربعين عاما - إسقاط فترة بورفيريو دياز والعودة إلى الوضع الذى كان قائما فى السابق. فهى، فى المقام الأول، لم تتمكن من إعادة الماضى حرفيا لأن هذا يشتمل على إعادة بناء ما لا يمكن تذكره بدقة أو موضوعية (مثل حدود الأراضى العامة المتنازع عليها بين جماعات مختلفة على وجه الدقة)، ناهيكم عن بناء "ما ينبغى

انه كان قائما" وبالتالى يُعتَقَد ، أو على اقل تعديل، يُخيَّل انه كان موجودا بالفعل. وثانيا، ان التجديد الممقوت لم يكن مجرد جسم غريب اخترق بطريقة ما المتعضى الاجتماعى كأنه رصاصة استقرت فى الجسم ويمكن إخراجها بعملية جراحية ليعود المتعضى إلى سابق عهده من حيث الأساس. فلقد كان التجديد يمثل وجها واحدا من تغير اجتماعى لا يمكن عزله عن تغيرات أخرى، وبالتالى لا يمكن استئصاله إلا إذا كان الثمن تغييرا اكثر بكثير مما كانت العملية تستهدفه. وثالثا ، ان المجهود الاجتماعى الخالص لإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء كان من المحتم تقريبا ان يعبئ قوى ذات آثار اعمق بكثير؛ فلاحو موريلوس المسلحون اصبحوا قوة ثورية خارج دولتهم رغم ان آفاقهم كانت محلية أو فى احسن الاحوال إقليمية. وفى مثل هذه الظروف تحولت عملية الإعادة إلى ثورة اجتماعية. وداخل حدود الدولة (على اقل تعديل بالقدر الذى دامت معه قوة الفلاحين) فانها ربما أعادت عقارب الساعة إلى ما وراء ما كانت عنده فى الحقيقة ابان سبعينيات القرن التاسع عشر قاطعة الصلات باقتصاد سوق أوسع كان موجودا حتى وقتذاك. وبرؤيتها من منظور الثورة المكسيكية الوطنى فإنها أسفرت فى حصيلتها عن قيام مكسيك جديدة لا سابق لها تاريخيا[1] .

وإذا كان من البداهة ان المحاولة التى ترمى إلى استعادة ماض مفقود لا يمكن ان تنجح حرفيا إلا بأشكال تافهة (مثل ترميم مبانى خربة) فان محاولات كهذه ستُبذل رغم ذلك وتكون محاولات انتقائية عادة. (الحالة المتمثلة فى محاولة منطقة فلاحية متخلفة لاستعادة كل ما كان لم يزل موجودا فى الذاكرة الحية لا تثير الاهتمام من الناحية التحليلية المقارنة.) أى جوانب من الماضى ستكون مخَصصة تحديدا للمجهود الرامى إلى الإعادة؟ من المرجح ان يلاحظ المؤرخون تواتر دعوات معينة إلى الإعادة - لصالح إعادة القانون القديم، الأخلاق

القديمة، دين الزمن القديم وما إلى ذلك، ومن الجائز تماما ان يغريهم ذلك بالتعميم. ولكن قبل ان يفعلوا ذلك ربما كان عليهم ان يمنهجوا ملاحظاتهم الخاصة وينشدوا التوجيه من انثروبولوجيين اجتماعيين وآخرين قد تكون نظرياتهم ذات صلة مناسبة بالموضوع. يضاف إلى ذلك انهم قبل أن يلقوا نظرة "سوبر" بنيوية للغاية على القضية لعلهم يتذكرون ان المحاولات الرامية إلى إعادة بنية اقتصادية حقيقية محتضرة أو ميتة ليست محاولات غير معروفة بأى حال من الأحوال. فإن أمل العودة إلى اقتصاد ملكية فلاحية صغيرة، حتى وإن كانت لا تزيد كثيرا على رعوية مدينة كبيرة فى بريطانيا القرن التاسع عشر (العمال الزراعيون المعدمون الحقيقيون كانوا، فى البداية على أقل تعديل، لا يشتركون فيها) كان مع ذلك عنصرا مهماً فى الدعاية الراديكالية، وفى بعض الأحيان كان يجرى السعى إلى تحقيقه بنشاط اكبر.

مع ذلك ينبغى التمييز، حتى فى غياب نموذج عام مفيد لمثل هذه الإعادة الانتقائية، بين المحاولات الرمزية والمحاولات الفعلية من هذا النوع. والدعوة إلى إعادة أخلاق قديمة أو دين قديم يراد لها أن تكون دعوة فعالة. وإذا تكللت بالنجاح ففى الحالة المثالية ما من فتاة، على سبيل المثال، ستقيم علاقة جنسية قبل الزواج، والجميع سيؤمون الكنيسة. ومن الجهة الأخرى فان الرغبة فى إعادة نسيج وارسو الذى مزقته القنابل، بعد الحرب العالمية الثانية، بالمعنى الحرفى لكلمة إعادة، أو على النقيض من ذلك تهديم سجلات تجديد معينة مثل نصب ستالين فى براغ، هى رغبة رمزية، حتى وان تضمنت عنصرا جماليا معينا. وقد يظن المرء ان الأمر على هذا النحو لأن ما يرغب الناس فى إعادته حقا اكبر ضخامة وابهاما من ان تتولاه أعمال إعادة محددة، كأن يكون، على سبيل المثال، "عَظَمة" ماضية أو "حرية" سابقة. فالعلاقة بين الإعادة الفعالة والإعادة الرمزية قد تكون حقا علاقة معقدة، والعنصران على

السواء يمكن ان يكونا حاضرين دائما. وإعادة بناء البرلمان التى أصر عليها ونستون تشرتشل، بمعناها الحرفى، يمكن ان تُبَرر على أسس فعالة، اى الحفاظ على صرح معمارى يحتضن نمطا معينا من السياسة والمناظرة والأجواء البرلمانية اللازمة لعمل النظام السياسى البريطانى. مع ذلك فان هذا يوحي، على غرار الخيار السابق للطراز القوطى الجديد فى المبانى، بوجود عنصر رمزى قوى، ربما حتى شكل من أشكال السحر، بإعادته جزءاً صغيرا ولكنه مشحون عاطفيا من الماضى يعيد الكل على نحو ما.

ولكن من المرجح، عاجلا أو آجلا، بلوغ نقطة لا يعود من الممكن عندها إعادة إنتاج الماضى حرفيا، أو حتى ترميمه. وعند هذه النقطة يصبح الماضى بعيدا عن الواقع الفعلى، أو حتى الواقع المحفوظ فى الذاكرة، بحيث انه يتحول إلى ما لا يزيد كثيرا عن لغة لتحديد تطلعات معينة، ليست بالضرورة محافظة، من تطلعات اليوم بمؤشرات تاريخية. والانغلو - ساكسون الاحرار The Free Anglo-Saxons قبل النير النورمندى Norman Yoke أو ميرى انكلترا Merrie England قبل الإصلاح أمثلة معروفة. وكذلك، إذا أخذنا مثالا معاصرا، استعارة "شارلمان" التى استُخدمت، منذ نابليون الأول، لإشاعة أشكال مختلفة من الوحدة الأوروبية الجزئية، سواء بالغزو من الجانب الفرنسى أو الألمانى، أو بالاتحاد، والتى من الواضح انه لا يراد بها إعادة خلق أى شئ يشبه،حتى ولو من بعيد أوروبا القرن الثامن والقرن التاسع. وهنا يمكن للمطالبة باسترداد أو إعادة خلق ماض بعيد حتى انه لا يمت بصلة تذكر إلى الحاضر (سواء كان أنصار هذا المطلب يؤمنون به أو لا يؤمنون) ان تعادل تجديدا كاملا، ويمكن للماضى الذى يُستَحضر على هذا النحو أن يصبح شيئا مصنوعا، أو بلغة اقل مجاملة، ملفّقاً. فإن اسم "غانا" ينقل تاريخ جزء من أفريقيا إلى جزء آخر، بعيد جغرافيا ومختلف

بالكامل تاريخيا. والادعاء الصهيوني بالعودة إلى ماضي ما قبل الشتات في ارض إسرائيل كان، في الممارسة، نقيض تاريخ الشعب اليهودي الحقيقي على امتداد اكثر من ٢٠٠٠ عام[٢].

ان التاريخ الملفّق معروف بما فيه الكفاية، ولكن ينبغي ان نميز بين استعمالاته الخطابية أو التحليلية واستعمالاته التي تعني "إعادة" ملموسة حقيقية. فان الراديكاليين الانكليز في الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر لم يكن في نيتهم العودةِ إلى مجتمع ما قبل الغزو، وكان "النير النورمندي" عندهم وسيلة تفسيرية بالدرجة الرئيسية، و "الانغلو - ساكسون الاحرار" مادة للمقارنة في احسن الأحوال، أو البحث عن نَسَب، كما سيجرى تناوله أدناه. ومن الجهة الأخرى فإن حركات قومية حديثة، يكاد يكون من الممكن تعريفها، بكلمات رينان، على انها حركات تنسى التاريخ، أو بالأحرى تفهمه فهما خاطئا، لأن أهدافها أهداف لا سابق لها تاريخيا، تصر مع ذلك على تحديدها، بهذا القدر أو ذاك، بلغة تاريخية، وفي الواقع تحاول تحقيق أجزاء من هذا التاريخ الوهمي. ويصح هذا بأسطع أشكاله على تحديد ارض الوطن، أو من باب أولى على المطالب الإقليمية، ولكن المعروف بما فيه الكفاية ان هناك أشكالا مختلفة من التعمد في استخدام لغة منقرضة، من الدِّرْويديين الجدد neo-Druids في ويلز إلى اعتماد العبرية لغة علمانية محكية و اوردنزبورغن Ordensburgen المانيا الاشتراكية القومية. ولا بد من التكرار ان هذه كلها ليست بأي معنى "إعادات" أو حتى "إحياءات" بل تجديدات تَستخدم أو تدعي استخدام عناصر ماض تاريخي، سواء أكان حقيقياً أو وهمياً.

ما هي أنواع التجديد التي تجرى بهذا الشكل، وفي أي ظروف؟ الحركات القومية هي الأكثر بداهة، لأن التاريخ هو المادة الخام الأسهل اشتغالا عليها لعملية صنع "الأمم" الجديدة تاريخيا التي تمارسها هذه الحركات. ما هي الحركات الأخرى التي تعمل بهذه الطريقة؟ هل نستطيع القول إن أنواعا معينة من الطموح ارجح من غيرها لاعتماد هذا

النمط من التحديد، كتلك المتعلقة بالتلاحم الاجتماعي لجماعات بشرية وتلك التي تجسد "حسّ الجماعة"؟ لابد من إبقاء السؤال مفتوحاً.

ثالثا

لا تنشأ مشكلة رفض الماضي رفضا منهجيا إلا عند الاعتراف بالتجديد على انه لا مفر منه ومرغوب فيه على السواء: حين يمثل "تقدما". ويثير هذا سؤالين متميزين، هما كيف يجرى الاعتراف بالتجديد بما هو كذلك وشرعنته، وكيف يُحدَّد الوضع المترتب عليه (أي كيف يُصاغ نموذج للمجتمع حين لا يعود الماضي قادرا على توفيره). السؤال الأول هو الأسهل من حيث الإجابة عنه.

اننا نعرف القليل جدا عن العملية التي حولت كلمتي "جديد" و "ثوري" (كما تُستخدمانْ في لغة الإعلان) إلى رديفين لـ "افضل" و "اكثر مرغوبية"، وهنا ثمة حاجة ماسة إلى البحث. ولكن يبدو ان الجدة أو حتى التجديد المتواصل يُقبل بسهولة اكبر بقدر تعلقه بسيطرة الإنسان على الطبيعة غير البشرية، مثل العلم والتكنولوجيا، لأن الكثير منه نافع بوضوح حتى للأشد ارتباطا بالتراث والتقليد. هل كان هناك ذات يوم مثال جدي على لدّية Luddism موجهة ضد الدراجات الهوائية أو الترانزستورات؟ من الجهة الثانية، في الوقت الذي تبدو فيه تجديدات اجتماعية - سياسية معينة ذات جاذبية لبعض المجموعات البشرية، على اقل تعديل من زاوية آفاقها المستقبلية، فإن دلالات التجديد الاجتماعية والإنسانية (بما في ذلك التجديد التكنولوجي) تميل إلى ان تلاقي مقاومة اشد لأسباب واضحة بالقدْر نفسه. إذ أن التغيير المتسارع والمتواصل في التكنولوجيا المادية يمكن ان ينال ترحيب الأشخاص ذاتهم الذين يغتمون غما عميقا بخبرة التغيير المتسارع في العلاقات الإنسانية

(كالعلاقات الجنسية والعائلية)، والذين قد يجدون فى الواقع من الصعب ان يتصوروا حدوث تغير متواصل في مثل هذه العلاقات. وحيث يُرفض التجديد المادى "النافع" حتى بصورة محسوسة فإن السبب عموما، وربما دائما، هو الخوف مما ينطوى عليه من تجديد اجتماعى، أى الخوف من الانقطاع الذى يفضى اليه مثل هذا التجديد.

ان التجديد النافع بوضوح والمحايد اجتماعيا بحيث ينال قبولا يكاد ان يكون تلقائيا، على اية حال من الذين يكون التغيير التكنولوجى مألوفا عندهم، لا يثير عمليا اى مشكلة تتعلق بالشرعنة. ويحسب المرء (لكن هل بُحث الموضوع فعلا؟) انه حتى نشاط تقليدى أساسا مثل الدين الشعبى السائد لم يجد صعوبة تُذكر فى قبوله. فنحن نعرف بوجود مقاومة ضارية ضد اى تغيير فى النصوص المقدسة القديمة، ولكن يبدو انه لم تكن هناك مقاومة تعادلها، مثلا ضد تخفيض أسعار الصور والأيقونات المقدسة بواسطة عمليات تكنولوجية حديثة، كالحروف المطبوعة واللوحات المقلدة. من الناحية الأخرى، ثمة تجديدات معينة تتطلب شرعنة، وفى الفترات التى يكف فيها الماضى عن توفير اى سابقة لها فإن هذا يخلق صعوبات جمة. إذ ان جرعة واحدة من التجديد، مهما كانت كبيرة، ليست بذلك القدر من الإشكالية، حيث يمكن ان تُصوَّر على انها انتصار مبدأ إيجابى دائم على نقيضه، أو عملية "تصويب" أو "تصحيح"، العقل منتصرا على اللاعقل، المعرفة على الجهل، "الطبيعة" على "اللاطبيعى"، الخير على الشر. ولكن الخبرة الأساسية فى القرنين الماضيين كانت خبرة تغيير دائم ومتواصل لا يمكن التعامل معه على هذا النحو إلا فى بعض الأحيان، مقابل ثمن من التحايل الكبير، بوصفه التطبيق اللازم باستمرار لمبادئ دائمة على أوضاع متغيرة أبدا بطرق تبقى غامضة نوعا ما، أو بتهويل سطوة قوى الشر المتبقية[٢].

المفارقة ان الماضى يبقى الأداة التحليلية الأكثر فائدة للتعامل مع

التغيير المتواصل، ولكن بشكل جديد. فهو يتحول إلى اكتشاف التاريخ بوصفه عملية تغير اتجاهى، عملية تطور أو ارتقاء. وهكذا يصبح التغيير مُشرّعِن ذاته، ولكنه يكون هنا مرتبطا بـ "حس بالماضى" جرى تحويله. وعمل بيجهوت " Bagehot الفيزياء والسياسة" Physics and Politics (1872) مثال جيد من القرن التاسع عشر: تكشف مفاهيم "التحديث" الراهنة عن صيغ اكثر سذاجة لمقاربة واحدة. باختصار، ان ما يُشَرعِن الحاضر ويفسره هو الآن ليس الماضى بوصفه مجموعة من النقاط المرجعية (مثل ماغنا كارتا (Magna Carta)، او حتى بوصفه فترة زمنية (مثل عمر المؤسسات البرلمانية) بل الماضى بوصفه عملية تحول إلى الحاضر. وفى مواجهة الواقع الطاغى للتغيير يصبح حتى الفكر المحافظ تاريخانيا، ربما لأن فهم الماضى بعد حدوثه هو اكثر أشكال حكمة المؤرخين إقناعا، فهو يناسبهم اكثر من غالبية الأشكال الأخرى.

ولكن ماذا عن الذين يحتاجون إلى استشراف الآفاق لتحديد مستقبل لا يشبه الماضى فى شيء؟ إن القيام بذلك دون مثال من نوع ما أمر صعب بصورة استثنائية، ونجد أولئك الأشد تحمسا للتغيير كثيرا ما يقعون تحت إغراء البحث عن مثال، مهما كان مستَبعَدا، حتى فى الماضى نفسه، أو فى ما يكون بمنزلة الشيء نفسه. وهو "المجتمع البدائى" باعتباره شكلا من أشكال تعايش ماضى الإنسان مع حاضره. ولا ريب فى ان اشتراكيى القرنين التاسع عشر والعشرين استخدموا "الشيوعية البدائية" مرتكزا تحليليا لا غير، ولكن الحقيقة الماثلة فى انهم استخدموها أصلا تشير إلى أفضلية المقدرة على امتلاك سابقة ملموسة حتى لما لا سابق له، أو على اقل تعديل وجود مثال على طرق لحل مشكلات جديدة مهما كانت الحلول الفعلية للمشاكل المقابلة فى الماضى متعذرة التطبيق على هذه المشكلات الجديدة. ليست هناك، بالطبع، ضرورة نظرية لتحديد المستقبل ولكن مطلب التنبؤ به أو بناء نموذج له

أقوى فى الممارسة العملية من أن يُستهان به.

إن نوعاً من التاريخانية، اى اسقاط اتجاهات الماضى إسقاطا مركبا ومعقدا بهذا القدر أو ذاك على المستقبل لاستقراء اتجاهاته، كان اسهل طرائق التنبؤ واكثرها شعبيةً. وفى كل الأحوال، فإن شكل المستقبل يُستَشف بالبحث عن مفاتيح في عملية التطور الماضى، بحيث تكون المفارقة فى انه كلما ازداد ما نتوقعه من تجديد ازداد التاريخ ضرورة لاكتشاف ما سوف يكون عليه هذا التجديد. ويمكن ان تمتد هذه المعالجة من الساذج جدا - النظر إلى المستقبل على انه حاضر اكبر وافضل أو حاضر اكبر واسوأ، كما هو معهود فى الاسقاطات التكنولوجية لغرض الاستقراء أو فى "الضد يوتوبيات" الاجتماعية المتشائمة - إلى المعقد والمتقدم جدا من الناحية الفكرية. ولكن التاريخ يبقى من حيث الجوهر اساس الاثنين. غير ان تناقضا ينشأ عند هذه النقطة، تشير إلى طبيعته قناعة كارل ماركس بحلول الاشتراكية الحتمى محل الرأسمالية، وإحجامه الشديد فى الآن نفسه عن الذهاب ابعد من بضعة أقوال شديدة العمومية عمّا سيكون عليه المجتمع الاشتراكى والشيوعى فى الواقع. وهذا ليس مجرد منطق سليم؛ القدرة على تشخيص اتجاهات عامة لا تعنى القدرة على التنبؤ بنتيجتها الدقيقة فى ظروف المستقبل المعقدة والمجهولة من نواحى عديدة. كما يشير ذلك إلى وجود تناقض بين نمط تاريخانى اساسا لتحليل الكيفية التى سيتبدى بها المستقبل، يفترض عملية تغيير تاريخى متواصلة، وبين ما كان حتى الآن الشرط العام لنماذج برنامجية من المجتمع، وهو توفر قدر معين من الاستقرار. واليوتوبيا بطبيعتها حالة مستقرة أو تعيد إنتاج نفسها ذاتيا، ولا يمكن ان يتجنب لا تاريخيتها إلا من يرفضون وصفها. وحتى النماذج الأقل يوتوبيةً لـ"المجتمع الفاضل"، أو النظام السياسى المرغوب فيه، مهما كانت مصمَّمَة للاستجابة إلى الظروف المتغيرة، تميل ايضا إلى

ان تكون مصَمَّمَة للقيام بذلك بواسطة إطار من المؤسسات والقيم مستقر نسبيا ويمكن التنبؤ بعمله، لن تخلّ به مثل هذه التغيرات. ليست هناك صعوبة نظرية فى تحديد الأنظمة السياسية بلغة التغيير المتواصل، ولكن فى الممارسة يبدو ان هناك طلبا قليلا على ذلك، ربما لأن الدرجة المفرطة من اللا استقرار وتعذر التنبؤ فى العلاقات الاجتماعية تكون مشوّشة بصفة خاصة فى خلط الاتجاهات. وباللغة الكونتية (نسبة إلى اوغست كونت) فان "النظام" يمضى متساوقا مع "التقدم"، ولكن تحليل الواحد لا يقول لنا الشيء الكثير عن شكل التصميم المرغوب للآخر. فالتاريخ لا يعود مفيدا فى اللحظة ذاتها التى نكون فيها بأمس الحاجة اليه[4].

لذا يمكن أن نبقى مجبرين على العودة إلى الماضى، بطريقة مشابهة لاستخدامه التقليدى كمستودع لأحداث سابقة، رغم اننا نمارس خيارنا الآن فى ضوء نماذج أو برامج تحليلية لا تمت اليه بصلة. ويكون هذا مرجَّحَا بصفة خاصة فى هندسة "المجتمع الفاضل"، لأن غالبية ما نعلمه عن المجتمعات العاملة بنجاح هو ما عُرِف تجريبيا خلال آلاف السنين من التعايش فى جماعات بشرية بطرق متنوعة، ربما مُستَكمَلا بالدراسة الرائجة مؤخرا لسلوك الحيوانات الاجتماعى. فإن قيمة البحث التاريخى فى "ما حدث فعلا" لحل هذه المشكلة المحدَّدة أو تلك من مشاكل الحاضر والمستقبل قيمة لا يتطرق اليها الشك، ومدت بعض النشاطات التاريخية من الطراز القديم نوعا ما بحياة جديدة، شريطة ان تلتحم بمشكلات من الطراز الجديد نوعا ما. وهكذا فإن ما حدث للفقراء الذين شردهم بناء السكك الحديد على نطاق هائل خلال القرن التاسع عشر فى مراكز المدن الكبرى، يمكن بل وينبغى ان يلقى ضوءاً على شق الطرق المدينية السريعة على نطاق هائل فى أواخر القرن العشرين، وان خبرات "القوة الطلابية" المتنوعة فى الجامعات القروسطية[5] ليست بعيدة

عن التأثير فى المشاريع الرامية إلى تغيير البنية الأساسية فى الجامعات الحديثة. ولكن طبيعة هذه العملية الاعتباطية فى أحيان كثيرة المتمثلة بالغور فى التاريخ طلبا للعون على التنبؤ بالمستقبل، تقتضى تحليلا اكثر مما تلقته حتى الآن. وهى بحد ذاتها لا تعوض عن بناء نماذج اجتماعية صالحة، مع البحث التاريخى أو بدونه. وكل ما تفعله هو انها تعكس قصور هذه النماذج حاليا وربما تخففه فى بعض الحالات.

رابعا

هذه الملاحظات العابرة بعيدة عن استنفاد استعمالات الماضى الاجتماعية. ولكن رغم تعذر القيام هنا بمحاولة لمناقشة كل الجوانب الأخرى فإن من الممكن التطرق بإيجاز إلى قضيتين: الماضى بوصفه نَسَبا والماضى بوصفه كرونولوجيا - تاريخا يسجل الأحداث حسب ترتيبها الزمنى.

ويبقى معنى الماضى بوصفه استمرارية خبرة جمعية مهماً على نحو يثير الاستغراب، حتى بنظر الأشد تحمسا للتجديد والاعتقاد بأن الجدة تساوى الأحسن: كما يشهد على ذلك إدخال "التاريخ" على نطاق شامل فى مناهج كل نظام تعليمى حديث، أو البحث عن الأسلاف (سبارتاكوس، مور، ونستانلى) الذى يقوم به ثوريون حديثون تفترض نظريتهم، إذا كانوا ماركسيين، ان هؤلاء الأسلاف لايمتون بصلة إلى القضية. ما الذى جناه أو يجنيه الماركسيون الحديثون، على وجه التحديد، من المعرفة بأنه كانت هناك ثورات عبيد فى روما القديمة كان محكوما عليها بالفشل حسب تحليلهم ذاته، حتى على افتراض ان اهدافها كانت شيوعية، أو كانت ستتمخض عن نتائج لن يكون لها تأثير يُذكر على تطلعات الشيوعيين الحديثين؟ من المؤكد ان الإحساس بالانتماء

إلى تقليد عريق من الثورات يمنح قناعة عاطفية، ولكن كيف ولماذا؟ هل هو شبيه بالإحساس بالاستمرارية الذى تزخر به مناهج التاريخ ويجعل من المرغوب فيه ظاهريا ان يَعْلَم تلاميذ المدارس بوجود بوديسيا أو فيرسينيتورى أو الملك الفريد أو جان دارك كجزء من ذلك الكم من المعلومات التى (لاسباب يُفتَرَض انها مشروعة ولكنها نادرا ما تُخضَع للتمحيص) "يُفتَرَض بهم ان يعرفوها" بوصفهم انكليزاً أو فرنسيين؟ إن جاذبية التاريخ بوصفه استمرارية وتقليدا، بوصفه "السَلَف" جاذبية قوية، يشهد عليها حتى نمط السياحة. ولكن تعاطفنا الغريزى مع هذا الشعور ينبغى ألاّ يقودنا إلى إغفال الصعوبة الكامنة فى اكتشاف السبب وراء ذلك.

هذه الصعوبة تكون، بطبيعة الحال، اصغر بكثير فى حالة وجود شكل من أشكال النَسَب مألوف اكثر، هو الشكل الذى يسعى إلى تعزيز احترام مهزوز للذات. فإن حديثي النعمة البرجوازيين يبحثون عن أنساب أصيلة، والأمم أو الحركات الجديدة تُلحِق بتاريخها أمثلة على عظمة وإنجازات تليدة يتناسب طردى مع شعورها بأن ماضيها الحقيقى يفتقر إلى هذه الأشياء - سواء أكان هذا الشعور مبررا أم غير مبرر[٦]. والسؤال الأشد إثارة للاهتمام حول مثل هذه الممارسات النَسَبية هو ما إذا كان سيصبح من الممكن الاستغناء عنها أو متى يصبح من الممكن الاستغناء عنها. وتشير خبرة المجتمع الرأسمالى الحديث إلى ان هذه الممارسات يمكن ان تكون دائمة أو عابرة على السواء. فمن جهة ما زال حديثو النعمة من أواخر القرن العشرين يتطلعون إلى سمات حياة اروستقراطية إذ عفا عليها الدهر سياسيا واقتصاديا فانها ما زالت، رغم ذلك، تمثل أعلى مكانة اجتماعية (القصر الريفى، المدير فى أراضى الراين وهو يقتنص الغزلان والخنازير البرية فى البيئة الغريبة لجمهوريات اشتراكية، وما إلى ذلك). ومن الجهة الثانية، فإن مبانى وديكورات

مجتمع القرن التاسع عشر البورجوازى التى تنتمى إلى الطراز الجديد لفترة القرون الوسطى وعصر النهضة ولويس الخامس عشر، اخلَت المكان، فى مرحلة معينة، لطراز "حديث" عن عمد وسابق إصرار، لم يرفض التوجه إلى الماضى فحسب بل وأوجد تشابها جماليا مشكوكا فيه بين التجديد الفنى والتجديد التقنى. ومما يؤسف له أن المجتمع الوحيد فى التاريخ الذى زودنا حتى الآن بمادة كافية لدراسة الشد المقارن بين جاذبية الاسلاف وجاذبية الجدة هو المجتمع الرأسمالى الغربى. ولن يكون من الحكمة التعميم على أساس عينة مجتمع واحد.

أخيراً، قضية الكرونولوجيا التى تأخذنا إلى الطرف المعاكس من إمكانية التعميم لأن من الصعب تصور أى مجتمع معروف لا يجد من المناسب، لأغراض معينة، تسجيل أمد الأحداث وتسلسلها الزمنى. وهناك، بالطبع، فارق أساسى، كما أشار موسيس فينلى، بين الماضى الكرونولوجى والماضى غير الكرونولوجى: بين اوديسة هوميروس واوديسة صامويل بتلر، الذى يُنظَر اليه بصورة طبيعية ولا هوميروسية قطعا على انه كهل يعود إلى زوجة شائخة بعد غياب دام عشرين عاماً.

الكرونولوجيا، بالطبع، ضرورية للحس التاريخى الحديث بالتاريخ لأن التاريخ تغير اتجاهى. والمفارقة التاريخية ناقوس إنذار فورى للمؤرخ، وقيمتها بما تحدثه من صدمة عاطفية فى مجتمع كرونولوجى بالكامل من نوع يجعلها سهلة الاستغلال فى الفنون؛ ماكبث فى لباس حديث اليوم يستثمر ذلك بطريقة من البديهى ان ماكبث اليعقوبى لم يلجأ اليها.

وتكون الكرونولوجيا من الوهلة الاولى اقل ضرورة للحس التقليدى بالتاريخ (نمط أو نموذج للحاضر، مستودع ومذخر للخبرة والحكمة والمبدأ الاخلاقى). ففى ماض كهذا ليس من الضرورى الاعتقاد بوجود

الأحداث في آن واحد، مثل الرومان والمغاربة الذين يتقاتلون في مواكب عيد الفصح الأسبانية، أو حتى خارج الزمن: علاقتها الكرونولوجية بعضها بعضا خارجة عن الصدد بكل بساطة. فما إذا كان هوريتيوس ابن بريدج ساهم بمثاله لرومان الفترة اللاحقة قبل موسيوس سكافولا أو بعده لا يهم إلا المتعالمين. وعلى الغرار نفسه (بأخذ مثال حديث) فان قيمة المكابيين المدافعين عن مسادا وبار كوخبا لا تمت بصلة عند الإسرائيليين الحديثين إلى المسافة الكرونولوجية التي تفصلهم عنهم وعن بعضهم بعضا. فما أن يجرى إدخال الزمن الحقيقي في مثل هذا الماضي (مثلا لدى تحليل هوميروس والكتاب المقدس بأساليب البحث التاريخي الأكاديمي الحديث) حتى يتحول إلى شيء آخر. وهذه عملية مُخلّة اجتماعيا وعَرَض من أعراض تحول اجتماعي.

ولكن من الواضح أن الكرونولوجيا التاريخية، لأغراض معينة، مثلا في شكل أنساب وسجلات، تكون مهمة في العديد من المجتمعات المتعلمة أو حتى غير المتعلمة (ربما في كلها؟) رغم ان قدرة المجتمعات المتعلمة على حفظ سجلات مكتوبة دائمة تمكنها من إيجاد استعمالات لها ستبدو غير عملية في المجتمعات التي تعتمد حصرا على النقل الشفاهي. (ولكن رغم ان حدود الذاكرة التاريخية المحكية دُرست من زاوية متطلبات الباحث الحديث فإن المؤرخين أولوا اهتماما اقل بالسؤال المتمثل في ما هو مدى قصورها عن تلبية المتطلبات الاجتماعية للمجتمعات ذات العلاقة).

بالمعنى الأوسع، فإن لدى المجتمعات كافة أساطير خلق وتطور تعني تواليا دنيويا: أولا، كانت الأشياء كذا ثم تغيرت إلى كذا. وبعكس ذلك، فان التصور الإلهي للكون يعني أيضا تعاقب الأحداث تعاقبا من نوع ما، لأن الغائية، (حتى إذا تحققت غاياتها) هي تاريخ من نوع ما. يضاف إلى ذلك انها تمنح نفسها بصورة ممتازة للكرونولوجيا، حيث

يوجد الآتي؛ كما تشهد التكهنات الألفية المختلفة أو المناظرات حول العام ١٠٠٠ بعد الميلاد، التي ترتكز إلى وجود نظام لتسجيل التواريخ[٧]. وبمعنى أدق، فإن عملية التعليق على نصوص قديمة ذات صلاحية دائمة، أو عملية اكتشاف التطبيقات المحدَّدة للحقيقة الأزلية، تنطوي على عنصر من عناصر الكرونولوجيا (على سبيل المثال، البحث عن سابقة). وغني عن القول ان حسابات كرونولوجية حتى اكثر دقة قد تكون مطلوبة لطائفة متنوعة من الأغراض الاقتصادية والقانونية والبيروقراطية والسياسية والطقسية، على اقل تعديل في المجتمعات المتعلمة التي تستطيع ان تحتفظ بسجل لها، بما في ذلك، بالطبع، اختراع سوابق إيجابية وقديمة لأغراض سياسية.

في بعض الحالات يكون الفارق واضحا بما فيه الكفاية بين مثل هذه الكرونولوجيا وكرونولوجيا التاريخ الحديث. فإن بحث المحامين والبيروقراطيين عن سابقة يتوجه بالكامل نحو الحاضر، وهدفه هو اكتشاف حقوق اليوم القانونية، وحل مشكلات إدارية حديثة، في حين ان المؤرخ، مهما بلغ اهتمامه بعلاقتها بالحاضر، فإن المهم عنده هو اختلاف الظروف. ومن الجهة الأخرى، لا يبدو ان هذا يستنفد طابع الكرونولوجيا التقليدية. فالتاريخ، وحدة الماضي والحاضر والمستقبل، قد يكون شيئا مفهوما للجميع مهما كانت قدرة الإنسان قاصرة عن استذكاره وتسجيله، وان كرونولوجيا من نوع ما، مهما كانت مبهمة أو غير دقيقة بمعاييرنا، قد تكون مقياسا لازما له. ولكن حتى إذا كانت هذه هي الحال فأين تُرسم الخطوط الفاصلة بين الماضي غير الكرونولوجي والماضي الكرونولوجي المتعايشين، بين الكرونولوجيا التاريخية والكرونولوجيا غير التاريخية المتعايشتين؟ الإجابات ليست واضحة بأي حال. ولعلها تلقي ضوءاً ليس على الحس بالماضي لدى مجتمعات اسبق فحسب بل وعلى حسنا نحن أيضا الذى لا تستبعد هيمنة شكل واحد

(التغيير التاريخى) فيه بقاء أشكال أخرى من الحس بالماضى، فى بيئات وظروف مختلفة.

إن صوغ الأسئلة أسهل من الإجابة عنها، وهذا المبحث سلك الطريق الأسهل بدلا من الطريق الأصعب. ولكن مع ذلك، فإن طرح الأسئلة، لا سيما عن الخبرات التى نميل إلى اعتبارها مسلمات بديهية، قد لا يكون مهنة عديمة القيمة. فنحن نسبح فى الماضى كما السمك فى الماء، ولا مفر لنا منه. ولكن أنماط معيشتنا وتحركنا فى هذا الوسط تتطلب تحليلا ومناقشة. وهدفى كان تحفيز الاثنين.

الهوامش

١ - امتنانى لسيرة حياة زاباتا الرائعة التى كتبها جون ووماك (John Womack Zapata (New York, 1969 على التفاصيل الخاصة بحركة موريلوس.

٢ - مثل هذه التطلعات التاريخية الكاذبة يجب ألاّ تُخلط مع المحاولات الرامية الى اعادة انظمة بعيدة تاريخيا فى مجتمعات تقليدية ، بالمعنى الحرفى للكلمة على نحو يكاد يكون مؤكدا ؛ على سبيل المثال الانتفاضات الفلاحية فى بيرو حتى العشرينيات التى كانت تهدف احيانا الى اعادة امبراطورية الأنكا ، والحركات الصينية التى سُجلت آخر مرة فى منتصف هذا القرن لإعادة سلالة المنج . بالنسبة لفلاحى بيرو لم يكن أهل حضارة الأنكا بعيدين تاريخيا فى الحقيقة بل كانوا ابناء "الأمس" ، لا يفصلهم عن الحاضر إلا تعاقب مُقرِّب للاجيال الفلاحية التى تعيد نفسها بنفسها على غرار ما فعله الأسلاف بقدر ما كانت الآلهة والاسياد يسمحون لهم به. ان تطبيق الكرونولوجيا عليهم يعنى إيجاد مفارقة تاريخية.

٣ - نمط المحاجة التى تعتمدها الأنظمة الثورية بعد انتصار ثوراتها يستحق التحليل بهذا الشكل. فهو يمكن ان يلقى ضوءاً على "بقاء البورجوازية" الذى لا يقهر فى الظاهر او موضوعات مثل احتدام الصراع الطبقى بعد الثورة بزمن طويل.

٤ - بالطبع اذا افترضنا "ان ما يصير ، أياً يكن ، هو صحيح" او حتمى على الأقل ، يجوز لنا ان نقبل نتائج المقارنة بموافقة او من دونها ، ولكن هذا لا يحل المشكلة.

٥ - انظر على سبيل المثال Alan B. Cobban, 'Medieval Student Power', Past and Present 53 (November, 1917) pp. 22 - 66.

٦ - التشديد فى التربية الشعبية بالتاريخ الروسى على أولوية المخترعين الروس خلال سنوات ستالين الاخيرة ، الى حد أثار السخرية فى الخارج ، طمس فى الحقيقة المنجزات المتميزة عموما التى حققها الفكر العلمى والتكنولوجى الروسى فى القرن التاسع عشر.

٧ - سحر الأرقام الذى يبدو ناجما عرضيا طبيعيا للكرونولوجيات المكتوبة على أقل تعديل ، ربما كان يستحق الدراسة حتى فى المجتمعات عالية التطور ؛ المؤرخون حتى يومنا هذا يجدون صعوبة فى التخلص من الـ"قرن" او غيره من وحدات التأريخ الاعتباطية الأخرى.

الفصل الثالث
ما الذى يمكن أن يقوله التاريخ لنا عن المجتمع المعاصر؟

قُدم هذا الفصل فى الأصل محاضرة لجامعة كاليفورنيا، ديفيز، بمناسبة ذكراها السنوية الخامسة والسبعين فى عام ١٩٨٤ . ولم تنشر من قبل. وقد غيرتُ الأزمنة من الماضى إلى الحاضر، حيثما كان ذلك ضروريا، وحذفتُ بعض التكرار مع فصول أخرى.

ما الذى يمكن ان يقوله التاريخ لنا عن مجتمع معاصر؟ بطرح هذا السؤال لا أرفع بكل بساطة راية الدفاع المعهود عن النفس الذى يمارسه أكاديميون يشغلون أنفسهم بمواضيع شيقة لكنها عديمة الفائدة تماما فى الظاهر، مثل اللاتينية واليونانية القديمة، أو النقد الأدبى أو الفلسفة، خاصة عندما يحاولون ان يجمعوا لها تبرعات تمول دراساتها، من أشخاص لا يستطيعون ان يروا أنفسهم إلا بوصفهم دافعى مبالغ كبيرة لقاء أشياء ذات حصيلة عملية واضحة، مثل تحسين الأسلحة النووية أو جنى بضعة ملايين الدولارات من الأرباح. فأنا أصوغ سؤالا يسأله الجميع، وكانوا يسألونه منذ ان صارت لدينا سجلات تدون تاريخ البشرية.

أين نقف إزاء الماضى، وما هى العلاقات بين الماضى والحاضر والمستقبل. هذه ليست قضايا ذات أهمية حيوية فحسب بل قضايا لا غنى عنها البتة. فنحن لا نملك إلا ان نضع أنفسنا فى فضاء حياتنا المتواصل، فضاء الأسرة والجماعة التى ننتمى اليها. ولا نملك إلا ان نقارن بين الماضى والحاضر؛ هذا هو الغرض من البومات الصور العائلية أو الأفلام البيتية. ولا نملك إلا التعلم من ذلك، فإن هذا هو ما تعنيه الخبرة. قد

نتعلم الأشياء الخطأ - ومن الواضح اننا نفعل ذلك فى أحيان كثيرة - ولكن إذا لم نتعلم، أو لم تتح لنا فرصة للتعلم، أو رفضنا التعلم من أى ماض له صلة بغايتنا، فإننا نكون، فى الحالة القصوى، شاذين عقليا. والمثل القديم يقول "ان الطفل الذى يحرق أصابعه يبتعد عن النار" - ونحن نعتمد على التعلم من الخبرة. المؤرخون هم بنك الخبرة الذى يحفظها فى الذاكرة. ونظريا، فإن الماضى - كل الماضى، أى شىء وكل شىء حدث حتى الآن - يشكل التاريخ. والكثير منه ليس مضمار المؤرخين، ولكن قسما كبيرا منه مضمارهم. وبقدر ما يؤلف المؤرخون الذاكرة الجمعية ويشكلونها يتعين على الأفراد فى المجتمع المعاصر ان يعتمدوا عليهم.

القضية هى ليست ما إذا كانوا يأملون بل ماذا، على وجه التحديد، يأملون فى الحصول عليه من الماضى، وإذا كانت هذه هى الحال ما إذا كان هذا هو ما ينبغى ان يعطيه المؤرخون لهم. خذوا مثلا، طريقة لاستخدام الماضى يصعب تحديدها، ولكنْ ثمة إحساس جلى بأهميتها. مؤسسة - كأن تكون جامعة - تحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لميلادها. لماذا على وجه الدقة؟ ما الذى نجنيه - عدا الشعور بالاعتزاز أو المناسبة لقضاءَ وقت ممتع أو منافع عَرَضية أخرى - من مثل هذا الاحتفال بعلامة كرونولوجية اعتباطية فى تاريخ مؤسسة؟ اننا نحتاج إلى التاريخ ونستخدمه حتى عندما لا نعرف السبب.

ولكن ما الذى يمكن ان يقوله التاريخ لنا عن المجتمع المعاصر؟ على امتداد الشطر الأعظم من ماضى الإنسان - بما فيه أوروبا الغربية حتى القرن الثامن عشر - كان المفتَرَض ان التاريخ يمكن ان يقول لنا كيف ينبغى ان يعمل ذلك المجتمع، أى مجتمع. فلقد كان الماضى هو نموذج الحاضر والمستقبل. ولأغراض طبيعية كان يمثل مفتاح الشفرة الوراثية الذى كان كل جيل يعيد به إنتاج أخلافه وينظم علاقاتهم. ومن هنا أهمية الكبار الذين كانوا يمثلون الحكمة لا من حيث الخبرة المديدة فحسب بل ومن

حيث استذكار كيف كانت الأشياء وكيف كانت تجرى، وبالتالى كيف ينبغى ان تجرى.

كلمة سينات senate التي تشير إلى مجلس الشيوخ فى كونغرس الولايات المتحدة وبرلمانات أخرى، تسجل هذا الافتراض. ومن نواحٍ معينة ما زال الأمر كذلك كما يشهد مفهوم "السابقة" فى النظم القانونية القائمة على القانون العام (أى العرف، أى القانون التقليدى). ولكن إذا كانت السابقة اليوم، من حيث الأساس، شيئا يتعين ان يعاد تفسيره أو الالتفاف عليه لينسجم مع ظروف من الواضح انها لا تشبه الماضى، فانها كانت، واحيانا لا تزال، ملزمة حرفيا. وأعرف جماعة هندية فى وسط جبال الانديز فى بيرو كانت منذ اوخر القرن السادس عشر فى نزاع دائم حول ملكية اراض معينة مع المزارع أو (منذ عام ١٩٦٩) التعاونيات المجاورة. وكان جيل بعد آخر من الشيوخ الأميين يأخذون صبيانا أميين إلى مراعى المرتفعات المتنازع عليها ويرونهم حدود اراضى الجماعة التى فقدوها منذ ذلك الحين. فالتاريخ هنا هو حرفيا مرجعية الحاضر.

هذا المثال يأخذنا إلى وظيفة أخرى من وظائف التاريخ. لأنه إذا كان الحاضر لا يبعث على الارتياح بمعنى ما فإن الماضى كان يوفر النموذج لإعادة بنائه بشكل يبعث على الارتياح. وكانت الأيام القديمة تُعرَّف ـ وما زالت فى أحيان كثيرة تُعرَّف ـ بأنها أيام العز الخوالى، واليها ينبغى ان يعود المجتمع. وما زالت هذه النظرة حيّة إلى حد بعيد : فى سائر أنحاء العالم يعرِّف الأشخاص والحركات السياسية، اليوتوبيا بأنها حنين (نوستالجى)، عودة إلى الأخلاق القديمة الفاضلة، إلى دين الزمن القديم ذاك، إلى قيم امريكا المدن الصغيرة فى عام ١٩٠٠، إلى الإيمان الحرفى بالكتاب المقدس أو القرآن ـ اللذين هما وثائق قديمة ـ وهلم جرا. ولكن هناك اليوم، بالطبع، أوضاعا قليلة تكون العودة، أو حتى تبدو، ممكنة فيها. فإن العودة إلى الماضى هى العودة إلى شيء بعيد بحيث يتعين إعادة

بنائه، "ولادة جديدة"، أو "نهضة" عصر كلاسيكى قديم بعد قرون من السبات - كما نظر اليها مثقفو القرنين الخامس عشر والسادس عشر - أو الأرجح ان تكون عودة إلى شيء لم يوجد قط، ولكن تم اختراعه لهذا الغرض. فالصهيونية، أو فى هذه الحالة اى نزعة قومية حديثة، لا يمكن بأى حال ان تكون عودة إلى ماض مفقود لأن نوع الدولة القومية الاقليمية مع شكل التنظيم اللذين كانا فى تصورها لم يوجدا قبل القرن التاسع عشر. وكان يتعين عليها ان تكون تجديدا ثوريا متنكرا بقناع العودة. وكان عليها، فى الحقيقة، ان تخترع التاريخ الذى ادعت تثميره. وكما قال ايرنست رينان قبل قرن من الزمان: "إن فهم التاريخ فهما خاطئا جزء أساسى من كينونة الأمة". وشُغلُ المؤرخين مهنيا ان يفككوا مثل هذه الميثولوجيات، إلا اذا ارتضوا لأنفسهم - واخشى ان المؤرخين القوميين ارتضوا لأنفسهم فى أحيان كثيرة - ان يكونوا خدام الايديولوجيين. وهذه مساهمة، وإن تكن سلبية، من التاريخ فى اخبارنا عن المجتمع المعاصر. والمؤرخون عادة لا ينالون شكر السياسيين على تقديمها.

فى الغالب، هذا النوع من الدروس التى يعلّمها تاريخ خبرة متراكمة ومتجمدة، لم تعد له أهمية. فمن الواضح ان الحاضر ليس نسخة كاربونية ولا يمكن ان يكون نسخة كاربونية من الماضى، ولا يمكن بناؤه على صورة الماضى بأى معنى عملياتى. ومنذ ان بدأ التصنيع فإن جدة ما يأتى به كل جيل ابلغ أثرا بكثير من شبههِ بما مر قبله. ولكن ما زال هناك قسم كبير جدا من العالم والشؤون الإنسانية يحتفظ فيها الماضى بمرجعيته، وبالتالى ما زال التاريخ أو الخبرة بالمعنى القديم الحقيقى يعملان كما عملا فى ايام اجدادنا. واعتقد اننى ينبغى ان اذكركم بذلك قبل الانتقال إلى قضايا اشد تعقيدا.

دعونى اسوق لكم مثالا ملموسا ومعاصرا بالكامل: لبنان. ان الوضع الاساسى لتلك المجموعة من الاقليات الدينية المسلحة فى ارض جبلية وعرة

وحولها ليس وحده الذى لم يتغير منذ ١٥٠ عاما بل وتفاصيل سياستها أيضا. فإن جنبلاط كان زعيم الدروز عندما نحروا المارونيين فى عام ١٨٦٠، وإذا اعطيتم اسماء صورة فوتوغرافية لكبار السياسيين اللبنانيين فى أى وقت منذ ذلك الحين، ستجدون انها الأسماء نفسها تحت يافطات وأزياء سياسية مختلفة. وقبل سنوات قليلة تُرجم إلى العبرية كتاب عن لبنان مؤلفه روسى من منتصف القرن التاسع عشر، وقال عسكرى إسرائيلى: "لو كان بمقدورنا ان نقرأ هذا الكتاب لما ارتكبنا كل هذه الأخطاء في لبنان". ما كان يعنيه هو: "كان علينا ان نعرف ما هو لبنان". ونتفة من التاريخ البسيط كان من شأنها ان تساعد في ذلك. ولكن على ان أضيف ان التاريخ لم يكن الطريقة الوحيدة للمعرفة، وان كان أحد الطرق الأسهل. فنحن الأساتذة ميالون إلى ان نعزوَ الكثير إلى الجهل. وأحسبُ انه كان هناك الكثير من الأشخاص فى القدس وواشنطن وحولهما ممن كانوا قادرين على إعطاء معلومات صحيحة عن لبنان وقد أعطوا مثل هذه المعلومات. وما قالوه لم يكن ينسجم مع ما كان بيغن وشارون والرئيس ريغان ووزير الخارجية شولتز (أو أيا كان مَنْ يتخذ القرارات) يريدون سماعه. فإن تعلم دروس التاريخ أو اى شيء آخر يتطلب وجود اثنين: واحد يعطى المعلومات وآخر يستمع.

ان حالة لبنان حالة استثنائية لأن هناك قلة من البلدان التى ما زال من الممكن لكتب ألفت قبل قرن من الزمان ان توفر مرشدا للسياسة الراهنة فيها - وحتى لزعمائها السياسيين. ومن الجهة الثانية، يمكن دائما للخبرة التاريخية الاعتيادية، بلا إكثار من النظرية، ان تقول لنا الكثير عن المجتمع المعاصر. ويعود هذا جزئيا إلى ان البشر يبقون البشر أنفسهم إلى حد بعيد والأوضاع البشرية تتكرر من حين إلى آخر. ومثلما يستطيع الكبار فى السن ان يقولوا فى أحيان كثيرة "رأيتُ هذا من قبل"، كذلك يستطيع المؤرخون، على أساس السجل المتراكم لأجيال عديدة. وهذا وارد إلى حد

ما.

سبب ذلك ان علم الاجتماع الحديث وصنع السياسة والتخطيط اتبعت نموذجا من العلموية والتلاعب التقني يتجاهل منهجيا، وبصورة متعمدة، الخبرة الإنسانية، ويتجاهل، في المقام الأول، كل خبرة تاريخية. فإن نموذج التحليل والتنبؤ الرائج هو تغذية سوبر كومبيوتر ما وهمي أو حقيقي بكل البيانات الراهنة المتاحة وتركه يطلع بكل الإجابات. الخبرة الإنسانية الاعتيادية لا تمنح نفسها إلى هذه الطريقة - أو لم تمنح نفسها بعد إلى هذه الطريقة، أو لا تمنح نفسها إلى هذه الطريقة إلا لأغراض عالية التخصص. ومثل هذا الحساب اللاتاريخي، أو حتى المعادي للتاريخ، غالبا ما لا يدرك كونه حسابا أعمى، وكونه متخلفا حتى عن النظرة اللامنهجية لأولئك الذين يستطيعون ان يستخدموا باصرتهم. دعوني أسوق لكم مثالين لهما قدر من الأهمية العملية.

الأول مثال اقتصادي. منذ عشرينيات القرن - في الحقيقة منذ حوالي عام ١٩٠٠ - تأثر بعض المراقبين بنمط علماني للاقتصاد العالمي خلال فترات امتدت زهاء عشرين إلى ثلاثين عاما من التوسع والازدهار الاقتصاديين متبادلة مع فترات من المصاعب الاقتصادية بالأمد نفسه تقريبا. وهي فترات ذاع صيتها باسم "موجات كوندراتيف الطويلة". ولم يتقدم أحد لتفسيرها أو حتى لتحليلها بصورة مقنعة. وقد أنكر الاحصائيون وغيرهم وجودها. ولكنها من الظواهر الدورية التاريخية القليلة التي أتاحت امكانية التنبؤ. وهكذا جرى التنبؤ بأزمة السبعينيات. أنا نفسي غامرتُ بمثل هذا التنبؤ في عام ١٩٦٨ . وحين جاءت الأزمة رفض المؤرخون، مستندين مرة أخرى إلى خبرة كوندراتيف، تحليلات الاقتصاديين والسياسيين الذين توقعوا انتعاشا متسارعا كل عام ابتداء من ١٩٧٣ . وكنا محقين تماما. الأكثر من ذلك، ومرة أخرى على الأساس نفسه، حين ألقيتُ هذه المحاضرة لأول مرة في عام ١٩٨٥، كنتُ مستعدا

للمغامرة والتنبؤ بأن العودة إلى الفترة المديدة التالية من الانتعاش الاقتصادى العالمى مستبعَدَة للغاية قبل نهاية الثمانينيات أو مطلع التسعينيات. ولم يكن لدى مبرر نظرى لذلك: فقط الملاحظة التاريخية بأن هذا النمط عمل، على ما يبدو، منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر على اقل تعديل، مع مراعاة بعض التشويهات الناجمة عن حروب كبرى. وثمة أمر آخر. فان كل موجة سابقة من "موجات كوندراتيف" لم تشكل فترة دورية باللغة الاقتصادية البحتة فحسب بل - وليس هذا بالأمر الشاذ - كانت لها خصائص سياسية تميزها بوضوح عن سابقتها ولاحقتها، أكان ذلك من زاوية السياسة الدولية أو السياسة الداخلية لبلدان ومناطق مختلفة من العالم. وهذا أيضا من المرجح له ان يستمر.

مثالى الثانى اكثر تحديدا. خلال الحرب الباردة مر وقت سجلت فيه الأجهزة الحساسة فى حكومة الولايات المتحدة ما بدا وكأنه إطلاق صواريخ نووية روسية صوب أمريكا. ولا ريب فى ان أحد الجنرالات كان مستعدا للتحرك على الفور وهو ينتظر اشتغال أجهزة حساسة أخرى على تدقيق هذه القراءات آليا بسرعة خاطفة للتوثق من وجود خلل ما أو حدوث خطأ فى قراءة إشارات لا تنذر بخطر - فى الحقيقة للتوثق من اندلاع الحرب العالمية الثالثة أو عدم اندلاعها. وخلصت الأجهزة إلى ان كل شىء على ما يرام لأن العملية كلها كانت عملية عمياء بصورة محتومة. فالبرمجة نفسها تعيَّن بناؤها على أساس الافتراض القائل بأن الأسوأ يمكن ان يحدث فى اى لحظة لأنه إذا حدث الأسوأ لن يكون هناك، من الناحية العملية، وقت لأى إجراءات مضادة. ولكن أيا كان ما قالته الأجهزة فالمؤكد، بقدر ما يمكن التأكد من شىء، انه فى حزيران/ يونيو ١٩٨٠، عندما وقع هذا الحادث، لم يضغط أحد متعمدا على الزر النووى. فالوضع بكل بساطة لم يكن يوحى بذلك. وأنا، وآمل نحن جميعا، كنا سنصدر هذا الحكم، لا لأى سبب نظرى - لأن شن هجوم

مباغت لم يكن مستبعَدا من الناحية النظرية - بل لأن الكومبيوتر الذى فى رؤوسنا ، بخلاف الأجهزة الأخرى، يمتلك خبرة تاريخية مبنية فيه، أو يمكن ان تكون لديه خبرة كهذه.

بهذا القدر يمكن الحديث عمّا قد يُسمى استخدام التاريخ على أساس الخبرة حسب الطريقة القديمة - من النوع الذى كان ثوسيديديس وميكافيلى سيفهمانه ويمارسانه. والآن دعونى أقول كلمة عن المشكلة الأصعب بكثير لما يمكن ان يقوله التاريخ لنا عن المجتمعات المعاصرة، بقدر ما تكون بعيدة الشبه تماما عن الماضى ؛ بقدر ما تكون بلا سوابق. ولا أعنى مجرد كونها مختلفة. فالتاريخ، حتى عندما يُعمِّم بكل فاعلية - وفى رأيى ان لا قيمة تُذكر له إذا لم يُعمِّم - يدرك انعدام التشابه دائما. وأول درس يتعلمه المؤرخ المحترف هو الانتباه إلى المفارقة التاريخية، أو الاختلافات فى ما يبدو للوهلة الأولى متماثلا، مثل النظام الملكى البريطانى فى عام ١٧٩٧ وفى عام ١٩٩٧ . وفى كل الأحوال، فإن كتابة التاريخ نشأت تقليديا من تسجيل حيوات وأحداث محدَّدة وغير قابلة للتكرار. كلا، ما أعنيه هو تحولات تاريخية من الواضح انها تجعل الماضى مرشدا قاصرا بصورة اساسية للحاضر. ورغم ان لتاريخ يابان توكوغاوا صلة بوضع يابان اليوم، وسلالة تانغ بوضع الصين فى عام ١٩٩٧ ، فلا جدوى من التظاهر بأن اليابان أو الصين يمكن ان تُفهَما على انهما ببساطة امتداد معَدَّل لماضيهما . فمثل هذه التحولات المتسارعة، العميقة، الدرامية والمتواصلة سمة من سمات العالم منذ اواخر القرن الثامن عشر، وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين.

مثل هذا التجديد هو الآن عام وجلى بحيث يُفتَرَض انه القاعدة الأساسية، لا سيما فى مجتمعات مثل مجتمع الولايات المتحدة، الذى تقع غالبية تاريخه فى عصر التحولات الثورية المتواصلة، ويفترضه الشباب فى مجتمعات كهذه حيث كل شىء - فى مراحل مختلفة من تطورها - يكون

فى الحقيقة اكتشافا جديدا عندهم. وبهذا المعنى ننشأ نحن جميعا كولومبُسات. وإحدى وظائف المؤرخين الأصغر هى الإشارة إلى ان التجديد ليس شاملا بصورة مطلقة ولا يمكن ان يكون شاملا بصورة مطلقة. وما من مؤرخ سيعطى ذرة من المصداقية للادعاء القائل ان أحدا اليوم اكتشف بشكل ما طريقة جديدة تماما للاستمتاع بالجنس، ما يسمى "نقطة فى جاذبية الأرض" لم تكن معروفة للبشرية من قبل. وإزاء العدد المحدود من الأشياء التي يمكن عملها بين طرفى العلاقة الجنسية اياً يكن نوعهما، وطول الزمن وعدد الأشخاص الذين يمارسون الجنس فى سائر أنحاء العالم، واهتمام البشر اهتماما لا يفتر باستكشاف الموضوع، يمكن الافتراض بثقة ان التجديد المطلق غير وارد. فالممارسات الجنسية والمواقف منها تتغير بكل تأكيد، مثلما تتغير أزياء وديكور ما يكون فى أحيان كثيرة شكلا من أشكال المسرح لمخدع خاص من الرمزية الاجتماعية ورمزية السيرة الذاتية. ولأسباب واضحة فإن السادية / المازوشية بالبدلة الجلدية السوداء التي يرتديها سائقو الدراجات النارية ما كان من الممكن لها ان تكون جزءاً من ذلك فى أيام الملكة فكتوريا. ولعل دورة الصرعات الجنسية تتغير اليوم تغيرا أسرع منه فى الماضى، شأنها شأن كل الصرعات الأخرى فى دوراتها. ولكن التاريخ تحذير مفيد من خلط صرعات الموضة بالتقدم.

مع ذلك، ماذا، بعد، يمكن للتاريخ ان يقوله لنا عمّا لا سابق له؟ فى الجوهر هذا سؤال عن اتجاه التطور البشرى وآليته. فهناك، شئنا أم أبينا - وهناك الكثير من المؤرخين الذين يأبون - سؤال مركزى واحد فى التاريخ لا مناص منه، حتى لو لم يكن له من سبب سوى اننا جميعا نريد ان نعرف الإجابة عنه. هذا السؤال هو: كيف انتقلت البشرية من إنسان الكهف إلى رائد الفضاء، من زمن كنا نخاف فيه من الضوارى إلى زمن نخاف فيه من التفجيرات النووية - أى لا تخيفنا مخاطر الطبيعة بل مخاطر

أوجدناها نحن أنفسنا؟ ما يجعل هذا سؤالا تاريخيا من حيث الأساس هو ان البشر، وإن اصبحوا فى عهد قريب اطول واثقل نوعا ما من اى وقت مضى، هم بيولوجياً كما كانوا إلى حد بعيد فى بداية التسجيل التاريخى، الذى ليس فى الحقيقة زمنا طويلا: ربما ١٢٠٠٠ عام منذ المدينة الأولى، وربما اقدم قليلا منذ اختراع الزراعة. ومن المؤكد تقريبا اننا لسنا اكثر ذكاء من أهل بلاد ما بين النهرين أو الصينيين. ومع ذلك حدث تحول كامل فى الطريقة التى تعيش وتعمل بها المجتمعات البشرية. ومن هنا، بالمناسبة، عدم صلاحية البيولوجيا الاجتماعية لهذا الغرض تحديدا. ومن هنا أيضا، حيث أضيفُ بقدر من التردد، عدم صلاحية نوع معين من الانثروبولوجيا الاجتماعية، التى تركز على ما تشترك به أشكال مختلفة من المجتمعات البشرية: الاسكيمو واليابانيون على السواء. لأنه إذا حصرنا اهتمامنا بما هو دائم، لا يمكن ان نفسر ما جرى تحويله بصورة واضحة، إلا إذا كنا نعتقد بانه لا يمكن ان يكون هناك تغيير تاريخى بل تراكب وتنوع فقط.

لأكن واضحا تمام الوضوح. ان الغرض من تتبع التطور التاريخى للبشرية هو ليس التنبؤ بما سوف يحدث فى المستقبل، رغم ان المعرفة والفهم التاريخيين ضروريان لكل مَنْ يريد ان يبنى أفعاله وخططه على أساس شىء احسن من قراءة الطالع أو التنجيم أو مجرد الحتمية الخالصة. فالنتيجة الوحيدة التى يستطيع المؤرخون ان يقولوها لنا بثقة مطلقة عن سباق خيولٍ هى نتيجة سباق وصلت خيوله خط النهاية. وحتى اقل من ذلك اكتشافُ أو استحداث شرعنات لآمالنا فى قدر الإنسان - ومخاوفنا منه. ان التاريخ ليس جبرية علمانية تسلم بالمصير المحتوم، سواء تصورنا هدفه تقدما عاما لا نهاية له أو مجتمعا شيوعيا أو اى شىء آخر. فهذه أشياء نقرؤها فى التاريخ ولكنها لا يمكن ان تكون مشتقة منه. ما يستطيع التاريخ ان يفعله هو اكتشاف نمط وآليات التغير التاريخى بصفة

عامة، وعلى الأخص التحولات التى عاشتها المجتمعات البشرية خلال القرون القليلة الماضية من التغير المتسارع والمتسع على نحو درامي. هذا، وليس التنبؤات أو الآمال، هو ما يتصل مباشرة بالمجتمع المعاصر وآفاقه.

مثل هذا المشروع يتطلب إطارا تحليليا لتحليل التاريخ. ومثل هذا الإطار يجب ان يرتكز على عنصر التغيير الاتجاهي الوحيد فى الشؤون الإنسانية الذى يمكن ملاحظته، والموضوعى، بصرف النظر عن رغباتنا الذاتية أو المعاصرة واحكامنا القيمية، وهو قدرة النوع البشرى الدائمة والمتزايدة على تطويع قوى الطبيعة بالعمل اليدوى والفكرى، بالتكنولوجيا وتنظيم الإنتاج. وتتجلى حقيقتها بنمو سكان العالم من البشر على امتداد التاريخ، دون تراجعات تُذكر، ونمو الإنتاج والطاقة الانتاجية ـ لا سيما فى القرون القليلة الماضية. شخصيا، لا اعتراض عندى على تسمية هذا تقدما، بالمعنى الحرفى للعملية الاتجاهية، ولأن قلة منا لن يعتبروه تحسنا ممكنا أو تحسنا فعليا. ولكن بصرف النظر عما نسميه، فان اى محاولة صادقة لاكتناه تاريخ البشرية يجب ان تتخذ من هذا الاتجاه منطلقا لها.

وهنا تكمن أهمية كارل ماركس الحاسمة للمؤرخين لأنه بنى مفهومه وتحليله للتاريخ على هذا الأساس ـ وحتى الآن لم يفعل احد سواه ذلك. لا أعنى ان ماركس على صواب، أو حتى انه كاف، بل ان مقاربته مقاربة لا غنى عنها، على حد تعبير ايرنست غلنر (ولا أحد كان أقل ماركسية من هذا العالم النبيل):

"سواء آمن الناس ايجابيا أو لم يؤمنوا بالمشروع الماركسى، لم يظهر نمط منافس، متماسك، ومتمفصل تمفصلا حسنا، فى الشرق أو فى الغرب، واذ لا بد للناس ان يحتاجوا إلى التفكير ضد شبكة من نوع ما، فحتى أولئك (أو ربما خاصة أولئك) الذين لا يقبلون النظرية الماركسية فى التاريخ يميلون إلى الاستناد على أفكارها حين يريدون قول ما يؤمنون به

ايجابيا"[١] .

بكلمات أخرى، ليس من الممكن إجراء مناقشة جادة للتاريخ لا تعود إلى ماركس، أو بتعبير أدق، لا تبدأ من حيث يبدأ. وهذا يعنى من حيث الأساس ـ كما يقر غلنر ـ مفهوما ماديا للتاريخ.

يثير تحليل سيرورة التاريخ عددا من الأسئلة التى تتصل بنا صلة مباشرة. ولنأخذ سؤالا بديهيا منها. على امتداد الشطر الأعظم من التاريخ المسَجَّل كان غالبية البشر يعملون فى إنتاج الأغذية الأساسية: لنقل ٨٠ ـ ٩٠ فى المئة من السكان. واليوم، كما تبين أمريكا الشمالية، يستطيع عاملون فى الزراعة نسبتهم فى حدود ٣ فى المئة من سكان بلد واحد ان ينتجوا ما يكفى من الغذاء لا لإطعام الـ ٩٧ فى المئة الآخرين فحسب بل وإطعام قطاع كبير من بقية سكان العالم أيضا. ومرة أخرى، على امتداد الشطر الأعظم من الحقبة الصناعية كان إنتاج البضائع المصنعة والخدمات، حتى عندما لم يكن يتسم بكثافة العمل، يتطلب قوى عاملة كبيرة ومتنامية، ولكن فى الوقت الحاضر أخذت هذه الحال تتلاشى بوتائر متسارعة. ولأول مرة فى التاريخ لم يعد لزاماً على غالبية البشرية "أكل خبزها مغموسا فى عرق جبينها"، حسب التعبير التوراتى. والحال ان هذا تطور ذو تاريخ حديث العهد للغاية. فإن اضمحلال طبقة الفلاحين فى العالم الغربى، وان كان متوقعا منذ أمد بعيد، لم يصبح دراميا حتى خمسينيّات وستينيات هذا القرن، وان انحسار القوى العاملة المنتجة، الضرورية اجتماعيا خارج الزراعة ـ رغم ان هذا الانحسار كان واردا فى تصور ماركس من دون الآخرين كلهم، الأمر الذى يثير الاهتمام عن جدارة ـ حتى احدث عهدا، وما زال موها، أو يُعَوَّض عنه واكثر بازدياد العمالة الثالثية. وكلاهما، بالطبع، ما زال ظاهرة إقليمية وليست عالمية. ومثل هذا التحول الأساسى فى البنية المهنية العلمانية فى المجتمع البشرى لا بد ان تكون له آثار بالغة لأن نظام القيم برمته لدى غالبية الرجال والنساء كان،

على اقل تعديل منذ نهاية حقبة "رخاء العصر الحجرى" عند مارشال سالينز، موجها نحو الحاجة إلى العمل بوصفه حقيقة لا مفر منها، بوصفه جوهر الوجود البشرى.

ليس لدى التاريخ صيغة بسيطة لاكتشاف الآثار الناجمة عن هذا التغيير على وجه الدقة، أو حلول للمشاكل التى من المرجح ان يخلقها، أو خلقها بالفعل. ولكنه يستطيع ان يحدد بدقة بعداً واحداً ملحاً من أبعاد المشكلة، هو الحاجة إلى إعادة توزيع اجتماعية. ففى الشطر الأعظم من التاريخ كانت آلية النمو الاقتصادى الأساسية هى تخصيص اقليات من هذا النوع أو ذاك للفائض الاجتماعى الذى تولده قدرة الإنسان على الإنتاج لأغراض الاستثمار فى مزيد من التحسين، وإن لم يُستخدم دائما بهذه الطريقة. إذ كان النمو يعمل من خلال اللامساواة. وحتى الآن جرى التعويض عن ذلك إلى حد ما بالنمو الهائل فى إجمالى الثروة، الذى، كما أشار آدم سمث، جعل حتى الكادح فى الاقتصادات المتطورة أحسن حالا، ماديا، من الزعيم الهندى الأحمر، والذى، عموما، جعل كل جيل احسن حالا من الأجيال السابقة عليه. ولكنها تقاسمت هذه المنافع، بطريقة مهما كانت متواضعة، من خلال المشاركة فى العملية الإنتاجية - اى من خلال العمل بأجور، أو كفلاحين وحرفيين قادرين على كسب مداخيل ببيع منتوجهم فى السوق، لأن الاكتفاء الذاتى الفلاحى تراجع بصورة درامية فى العالم المتطور.

الآن، لنفترض انه لم تعد هناك حاجة إلى أغلبية السكان لغرض الإنتاج. ما الذى يعتاشون عليه؟ وبالقدر نفسه من الأهمية فى اقتصاد الأعمال الحرة - ماذا يحدث للسوق الواسعة التى تقوم على مشترياتهم، والتى اصبح هذا الاقتصاد يعتمد عليها اعتمادا متزايدا، أولا فى الولايات المتحدة، ثم فى بلدان أخرى؟ عليهم بطريقة أو أخرى ان يعيشوا على مدفوعات التحويل العام، مثل المعاشات التقاعدية، واشكال أخرى من

التأمين والرعاية الاجتماعيين - أى بآلية سياسية وادارية لاعادة التوزيع اجتماعيا. وفى السنوات الثلاثين الماضية توسعت آلية الرعاية الاجتماعية هذه توسعا هائلا، وبالاستناد إلى اعظم انتعاش اقتصادى فى التاريخ، توسعت على نطاق سخى لافت فى عدد من البلدان. وان النمو الهائل لقطاع الدولة، بكلمات أخرى العمالة العامة، التى كثير منها شكل من أشكال الهبة أيضا - فى الغرب وفى الشرق على السواء - كانت له آثار مشابهة أيضا. فمن جهة، يشكل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية من اجل الحفاظ على مستوى المداخيل والصحة والعناية الاجتماعية والتعليم الآن - أو على اية حال فى عام ١٩٧٧ - بين نصف وثلثى إجمالى الإنفاق العام فى كبرى البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ومن الجهة الثانية يتحقق فى هذه البلدان ما بين ٢٥ وحوالى ٤٠ فى المئة من إجمالى المداخيل العائلية عن طريق العمالة العامة - أى العمل فى قطاع الدولة - والتأمين الاجتماعى.

وبهذا القدر وُجدت آلية لاعادة التوزيع، وحيثما وجدت يمكن القول بثقة إن احتمالات تفكيكها احتمالات ضئيلة إلى حد يمكن إهماله. هذا هو مآل الحلم الريغانى فى العودة إلى اقتصاد الرئيس مكنلي. ولكن لاحظوا أمرين. أولا، ان هذه الآلية، كما نرى، تخلق من خلال الاعباء الضريبية التي تفرضها، ضغوطا حقيقية على ما لم يزل فى الغرب المحرك الرئيسى فى النمو الاقتصادى، وهو أرباح رأس المال، وخاصة فى فترة تعتريها صعوبات اقتصادية. ومن هنا الضغوط الحالية لتفكيك هذه الآلية. ولكن، ثانيا، ان هذه الآلية لمَ تُستَحدث لاقتصاد يمكن ان تكون الأغلبية فائضة فيه عن متطلبات الإنتاج بل إنها، على العكس، بُنيت لفترة من العمالة الكاملة التى لم يُعهد لها نظير، وحظيت بدعمها أيضا. وثالثا، انها وجِدَت، شأنها شأن اى قانون هدفه الفقراء، لتوفير حد ادنى من الدخل، رغم ان هذا اكثر سخاء اليوم مما كان يُعتقد انه ممكن ذات يوم، ولا حتى فى الثلاثينيات.

لذا، حتى إذا افترضنا عمل هذه الآلية بصورة جيدة، وتوسيعها ، فمن المرجح، فى الظروف التى ارتأيتها ، ان تزيد وتشدد اللامساواة الاقتصادية وكل شكل آخر من أشكال اللامساواة، كأن تكون بين الأغلبية الفائضة عن الحاجة والباقين. فماذا يحدث عندئذ؟ لم يعد بالإمكان التعويل على الافتراض التقليدى القائل ان النمو الاقتصادى، دمر العمالة، فإنه يخلق عمالة حتى اكبر فى أماكن أخرى.

هذه اللامساواة الداخلية شبيهة، من بعض النواحى، باللامساواة المعروفة والمتعاظمة بين الأقلية من البلدان الغنية والمتطورة أو التى تشهد تطورا ، والعالم الفقير والمتخلف. وفى كلتا الحالتين تزداد الفجوة اتساعا ، ويبدو انها آخذة فى الاتساع. ومن الواضح فى كلتا الحالتين ان النمو الاقتصادى من خلال اقتصاد السوق، مهما كان باهرا ، لم يكن آلية فعالة بصورة تلقائية لتقليل اللامساواة الداخلية أو العالمية، رغم ان هذا النمو جنح إلى التزايد فى القسم الصناعى من العالم، وقد يكون فى طور إعادة توزيع الثروة والقوة فيه - على سبيل المثال إعادة توزيعهما من الولايات المتحدة إلى اليابان.

والآن، بصرف النظر عن الأخلاق والخُلق والعدالة الاجتماعية، فإن هذا الوضع يثير أو يفاقم مشكلات خطيرة - اقتصادية وسياسية. وبما ان اللامساواة المتأصلة فى هذه التطورات التاريخية لامساواة فى القوة فضلا عن المستوى المادى فإن بالإمكان تنحيتها جانبا على المدى القصير. وهذا فى الحقيقة ما تجد أقوى الدول والطبقات من المغرى ان تفعله اليوم. فالفقراء والبلدان الفقيرة ضعفاء، وغير منظَّمين، وتقنيا غير اكفاء : نسبيا اليوم اكثر منه فى السابق. وفى بلداننا نستطيع ان نتركهم يتلظون فى الغيتوات، او بوصفهم طبقة متدنية بائسة. ونستطيع ان نحمى حياة الاثرياء وبيئتهم وراء تحصينات مكهربة تحرسها قوى أمنية خاصة - وعامة .. ونستطيع، على حد تعبير وزير بريطانى كان يتحدث عن ايرلندا

الشمالية، ان نسلّم "بمستوى مقبول من العنف". وعالميا، نستطيع قصفهم وقهرهم. وكما كتب الشاعر عن فترة الإمبريالية فى أوائل القرن العشرين: نحن لدينا مكسيم المدفع الرشاش، اما هم فلا.

ان القوة اللاغربية الوحيدة التى كان الغرب يخافها كانت القوة الوحيدة القادرة على ضربهم فى عقر دارهم: الاتحاد السوفيتى، وهو لم يعد موجودا.

باختصار، يُفترض ان الاقتصاد سينظم نفسه بنفسه ما ان تتنحى الأزمة الحالية جانبا لتخلى الطريق أمام طور آخر من الانتعاش العالمى، لأن هذا ما كان يحدث دائما فى السابق، وان الفقراء والساخطين فى الداخل والخارج يمكن احتواؤهم بصورة دائمة. لعل الشطر الأول افتراض معقول، ولكن فقط إذا أدركنا أيضا ان من المؤكد عمليا ان الاقتصاد العالمى، ومؤسسات الدولة وسياساتها، والنمط العالمى فى العالم المتطور، الذى سيظهر من المرحلة "الكوندراتيفية"، ستكون مختلفة اختلافا عميقا ودراميا عنها فى الفترة الممتدة من الخمسينيات إلى السبعينيات، كما كانت الحال بعد فترة الأزمة الدنيوية العامة الأخيرة بين الحربين العالميتين. هذا شىء واحد يمكن ان يقوله التاريخ لنا على أسس نظرية وتجريبية على السواء. اما القسم الثانى فهو ليس افتراضا معقولا بالمرة، إلا على المدى القصير. قد يكون من المعقول الافتراض بان الفقراء لن يعبّؤوا بعد الآن من اجل الاحتجاج والضغط والتغيير الاجتماعى والثورة، قوميا أو عالميا، بالطرق التى كانوا يعبّؤون بها بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وخمسينيات القرن العشرين، ولكن ليس من المعقول الافتراض انهم سيبقون عاجزين بصورة دائمة كقوى سياسية أو حتى عسكرية، لا سيما انهم لا يمكن ان يرتشوا بالازدهار. وهذا شىء آخر يمكن ان يقوله لنا التاريخ. ما لا يمكن ان يقوله لنا هو ما سوف يحدث: فقط أى مشاكل سيتعين علينا حلها.

فى الختـام، أعتـرف أن غـالبـية مـا يمكن ان يقوله التـاريخ لنا عن المجتمـعات المعاصرة، يـستند ، فى الممـارسة العملية، إلى تضـافر الخبـرة التـاريخيـة مع المنظور التاريخي. ومهمـة المؤرخين ان يعـرفوا عن الماضى اكثر بكثير من الآخرين ، وهم لا يمكن ان يكون مؤرخين جيدين إلا إذا تعلمـوا، بوجـود نظرية أو بدونهـا ، ان يميـزوا اوجه الشـبـه والاختـلاف. وعلى سبيل المثال، فى الوقت الذى قرأ غالبية السياسـيين خلال السنوات الأربعـين الماضيـة خطر الحرب عـالميا بلغـة الثـلاثينيـات - تكـرار لهـتلر وميونيخ وما إلى ذلك- فان غالبية المؤرخين المعنيين بالسـياسة الدولية، فى الوقت الذى كـان من الطبـيـعى ان يقروا بفـرادة هذا الخطر، فالتهم اوجـه الشـبه التى يحملـها بـالفـترة التى سبقت عام ١٩١٤ . ومنذ عام ١٩٦٥ كـتب أحـدهم دراسـة عن سبـاق التسـلح قـبل عام ١٩١٤ بـعنوان "رادع الأمس". وللأسف إن الشىء الـذى تعلمـه المؤرخون من الخبـرة التـاريخيـة هو أن لا أحد، على ما يبدو، يتعلم منها على الإطلاق. ومع ذلك يجب ان نستمر فى المحاولة.

ولكن بصفـة اعم، وهذا أحد الأسباب فى ان دروس التـاريخ نادرا مـا يجرى التـعلم منها أو الاستمـاع اليـهـا ، ان العـالم يواجـه قوتين تحجبـان الرؤيـة. وقـد أتـيتُ على ذكـر احـداهمـا. انهـا المقـاربـة اللاتاريخـيـة، الهندسيـة، فى حل المشـاكل بواسطة نماذج وأجهزة ميكانيكية. فإن هذه المقاربة حققت نتائج مذهلة فى عدد من المجالات، ولكنهـا مقاربة بلا افق، ولا يمكن ان تأخذ فى الحسبـان كل شىء لا يجرى إدخاله فى النموذج أو الجـهـاز من البـداية. والشىء الـذى يعـرفـه المؤرخـون هو اننا لم نُدخل المتـغيرات كلها فى النموذج، والأشيـاء الأخرى خارجه لا تكون متسـاوية أبدا .(هذا أحد الأشياء التى كان ينبغى ان نتعلمها جميعا من تاريخ الاتحاد السـوفيتى وسقوطه). القـوة الثـانيـة أيضـا أتيتُ على ذكـرها . إنهـا تشـويه التـاريخ تشـويهاً منهجياً لأغراض لا عقـلانية. وإذ أعـود إلى نقطة أثرتهـا

سابقا، أتساءل لماذا تحمل أنظمة الحكم كافة شبابها على دراسة تاريخ ما في المدرسة؟ ليس لفهم مجتمعهم وكيف يتغير وانما للموافقة عليه، للافتخار به، ليكونوا أو ليصبحوا مواطنين صالحين أكانوا في الولايات المتحدة أو اسبانيا أو هندوراس أو العراق. ويصح الشيء نفسه على القضايا والحركات. فإن لدى التاريخ، بوصفه الهاما وايديولوجيا، ميلا متأصلا لأن يصبح أسطورة تبرر نفسها بنفسها. ولا شيء اخطر من هذا عصابةً على العينين، كما يبين تاريخ الأمم والنزعات القومية الحديثة.

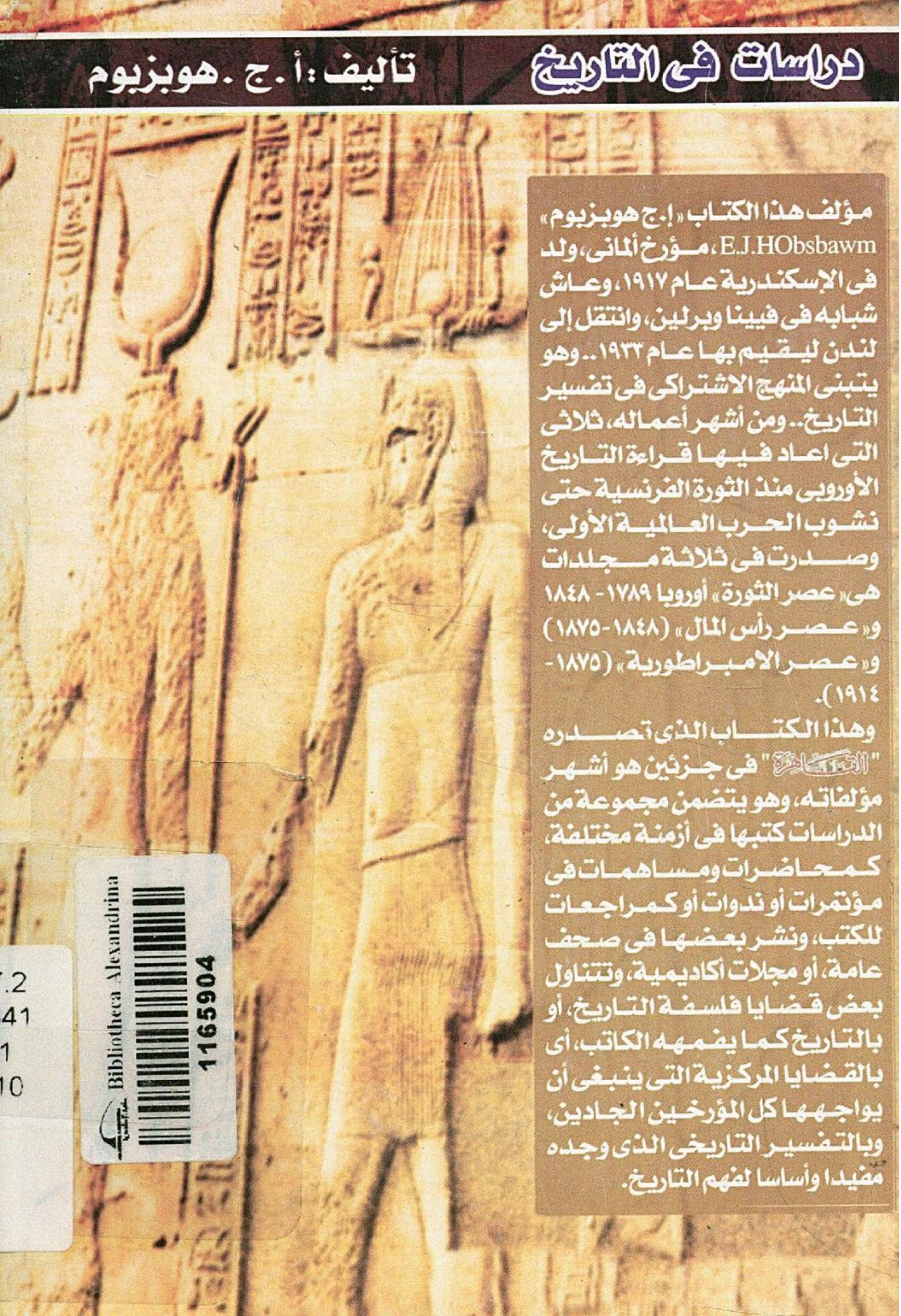
مهمة المؤرخين ان يحاولوا إزالة هذه العصابات أو على اقل تعديل رفعها قليلا أو رفعها احيانا - وبقدر ما يفعلون ذلك يستطيعون ان يقولوا للمجتمع المعاصر بعض الأشياء التي قد تفيده، حتى إذا كان يمانع في تعلمها. ومن حسن الحظ ان الجامعات هي ذلك القسم من نظام التعليم الذي سَمح للمؤرخين ان يفعلوا ذلك، وشجعهم عليه. ولم تكن الحال دائما هكذا لأن مهنة التاريخ نشأت اساسا بوصفها جماعة من الأشخاص الذين يخدمون انظمتهم ويبررونها. وهي ليست الحال السائدة عموما بعد بأي حال. ولكن بالقدر الذي اصبحت معه الجامعات اماكن يمكن فيها ممارسة تاريخ نقدي بكل سهولة - تاريخ قادر على مساعدتنا في المجتمع المعاصر - فإن الجامعة التي تحتفل بذكرى تأسيسها مكان صالح لابداء هذه الآراء.

الهوامش

١ - Times Literary Supplement, 16 March 1984

الفهرس

مقدمة	4
الفصل الأول خارج التاريخ وداخل التاريخ	11
الفصل الثانى معنى الماضى	24
الفصل الثالث ما الذى يمكن أن يقوله التاريخ لنا عن المجتمع المعاصر؟	46


دراسات فى التاريخ
تأليف: أ. ج. هوبزبوم
مؤلف هذا الكتاب «إ.ج هوبزبوم» E.J.HObsbawm، مؤرخ ألمانى، ولد فى الإسكندرية عام ١٩١٧، وعاش شبابه فى فيينا وبرلين، وانتقل إلى لندن ليقيم بها عام ١٩٣٣.. وهو يتبنى المنهج الاشتراكى فى تفسير التاريخ.. ومن أشهر أعماله، ثلاثى التى اعاد فيها قراءة التاريخ الأوروبى منذ الثورة الفرنسية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، وصدرت فى ثلاثة مجلدات هى «عصر الثورة» أوروبا ١٧٨٩ - ١٨٤٨ و«عصر رأس المال» (١٨٤٨-١٨٧٥) و«عصر الامبراطورية» (١٨٧٥ - ١٩١٤).
وهذا الكتاب الذى تصدره "القاهرة" فى جزئين هو أشهر مؤلفاته، وهو يتضمن مجموعة من الدراسات كتبها فى أزمنة مختلفة، كمحاضرات ومساهمات فى مؤتمرات أو ندوات أو كمراجعات للكتب، ونشر بعضها فى صحف عامة، أو مجلات أكاديمية، وتتناول بعض قضايا فلسفة التاريخ، أو بالتاريخ كما يفهمه الكاتب، أى بالقضايا المركزية التى ينبغى أن يواجهها كل المؤرخين الجادين، وبالتفسير التاريخى الذى وجده مفيدا وأساسا لفهم التاريخ.